اقتصاد المعرفة وأثره على نظم المعلومات المحاسبية من منظور مدراء منشآت الاعمال (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية)

Knowledge-based economy and its impact on accounting information systems from firms' managers' perspective
(An applied study on the K.S.A. banking sector)

د. خالد سعيد بركات

استاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

د. متعب عايش البقمي

استاذ نظم المعلومات المساعد

كلية ادارة الاعمال – جامعة تبوك

اقتصاد المعرفة وأثره على نظم المعلومات المحاسبية من منظور مدراء منشآت الاعمال (دراسة تطبيقية على قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية)

د. خالد سعيد بركات
استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

د. متعب عايش البقمي
استاذ نظم المعلومات المساعد
كلية ادارة الاعمال – جامعة تبوك

ملخص Abstract

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تواجد بيئة الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية على الوظائف الاساسية لنظم المعلومات المحاسبية بهذا القطاع ومكوناتها وآلية عملها، وذلك من منظور مدراء البنوك، كما هدفت ايضا الى التعرف على تقييم هؤلاء المدراء للاستجابة المحاسبية الحالية في مساندة عملية ادارة المعرفة. لتحقيق هذه الاهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اختبار ثماني فرضيات أساسية تتولى الربط بين ادراك مدراء البنوك لدرجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي وادراكهم لجوانب وابعاد الاستجابة المحاسبية المصاحبة لبيئة الاقتصاد المعرفي، ولجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من المدراء بقطاع البنوك التجارية بالمملكة، كما استخدم في اختبار الفرضيات احصائيا اساليب اختبار معنوية فروق المتوسطات وتحليل الارتباط التي توفرها الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

هذا وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج أهمها انه من منظور مدراء البنوك تتواجد بيئة الاقتصاد المعرفي بدرجة عالية بقطاع البنوك التجارية العاملة بالمملكة، ومن حيث أثرها على وظائف النظام فمن منظورهم أنه الى جوار الاستجابة المحاسبية الرسمية، والتي تتم في اطار المعايير المحاسبية المقررة للقياس والتقرير عن الاصول غير الملموسة، فقد تم استحداث استجابة محاسبية غير رسمية تركز على القياس والتقرير عن رأس المال الفكري، ويعد قياس رأس المال الفكري تفصيليا بالارتكاز على القياس المباشر لعناصره ومكوناته على نحو منفرد ثم تجميعها، وقياسه بالفرق بين القيمة السوقية للبنك وقيمته الدفترية من اكثر ممارسات القياس غير الرسمية استخداما، في حين يعد الافصاح عن رأس المال الفكري ضمن التقرير السنوي لمجلس الادارة، والتقرير عنه في قوائم مالية خاصة من اكثر ممارسات التقرير غير الرسمية استخداما، من ناحية اخرى ومن منظور مدراء البنوك ايضا هناك العديد من الخصائص المستحدثة في مكونات نظام المعلومات المحاسبي لها علاقة ببيئة الاقتصاد المعرفي، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد حدوث تغيير في آلية عمله.

واخيرا فيما يتعلق بتقييم مدراء البنوك للاستجابة المحاسبية الحالية في مساندة عملية ادارة المعرفة فقد تبين أنهم يرون أن مستوى هذه الاستجابة مازال في المرحلة المتوسطة ولم يصل بعد للمستوى الذي يطمحون اليه، ومن ثم هناك حاجة لتطوير هذه الاستجابة بحيث تكون أكثر فعالية في مساندة عملية ادارة المعرفة وأكثر تمشيا مع متطلبات بيئة الاقتصاد المعرفي.

إن النتائج التي توصل اليها البحث الحالي ينتظر أن تمهد الطريق لدراسات مستقبلية تستهدف تطوير الاستجابة المحاسبية بما يتوافق ومتطلبات عملية ادارة المعرفة بمنشآت الاعمال بالدول النامية.

الكلمات الدالة:

اقتصاد المعرفة، نظم المعلومات المحاسبية، الاصول غير الملموسة، رأس المال الفكري.

القسم الاول: الاطار العام للدراسة

يتولى هذا القسم تحديد مشكلة البحث ولإتمام ذلك سوف يتم تحديد ابعاد المشكلة بشكل أولي ثم استعراض الدراسات السابقة وبعدها يتم تحديد المشكلة في شكلها النهائي وصياغتها في صورة مجموعة من الاسئلة البحثية التي يتعين على البحث الحالي الاجابة عليها، كذلك يتولى هذا القسم تحديد أهداف البحث في ضوء اسئلته البحثية، ثم ينتقل الى تحديد أهميته والتي تنبع من أهدافه التي يسعى لتحقيقها وأهمية المشكلة التي يتصدى اليها، وفي نهاية هذا القسم سيتم بشكل ملخص تناول تصميم البحث والمنهجية المتبعة لتحقيق أهدافه.

1/1- مقدمة:

في ظل الاقتصاديات القائمة على المعرفة Knowledge Based Economies تركز منظمات الاعمال على اكتساب واستيعاب وتوظيف المعرفة بما يحقق افضل استخدام ممكن لمواردها المتاحة وأقصى درجة من التميز لمنتجاتها، فالرصيد المعرفي المتراكم لدى المنشأة أو المنظمة أصبح بمثابة القاطرة التي تقود الى التقدم وتحقيق مركز تنافسي متميز في دنيا الاعمال (نوي، 2006)، كما أصبح

تركيز منشآت الاعمال على ادارة المعرفة أمرا ضروريا وحيويا للتعاطي مع بيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة، ومن ثم تتوافر لهذه المنشآت مقومات البقاء والاستمرار والنمو في هذه البيئة التنافسية المتجددة (Harris, 2000).

وفي اطار بيئة الاقتصاد المعرفي برزت الحاجة في العالم المتقدم الى تقييم الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في دعم عملية ادارة المعرفة بمنظمات الاعمال، وتمشيا مع هذا الاتجاه تم تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية على كلا المستويين النظري والتطبيقي من منظور مساهمتها في توفير قياس كمي للرصيد المعرفي القائم لدى المنشأة والذي يطلق عليه رأس المال الفكري أو المعرفي Intellectual Capital وكيفية التقرير عنه، كما تم تقييم هذه النظم من منظور دورها في رصد العناصر المكونة لرأس المال المعرفي ومساهمة كل منها في تفسير الفرق بين القيمة السوقية للمنشأة وقيمتها الدفترية، أو بعبار اخرى مساهمة هذه العناصر في تعظيم قيمة المنشأة السوقية(خطاب،2006؛ العباس، 2007)، وقد تمخض عن هذا التقييم محاولات عديدة لتطوير آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية بحيث ترتكز على المقاييس غير المالية الى جوار المقاييس المالية التي يرتكز عليها النموذج المحاسبي التقليدي(راجع مثلا: Bonits, 2000; Wallison, 2004; Wingren, 2004).

وعلى مستوى البلدان النامية بصفة عامة ودول الخليج والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة بدأت تتنامى وتتشكل ملامح الاقتصاد المعرفي الجديد في بيئة الاعمال، حيث يمكن بسهولة رصد ملامح الاقتصاد الجديد في بعض قطاعات الاقتصاد القومي كالاعتماد المكثف على تكنولوجيا المعلومات، والاهتمام المتزايد بالبحوث والتطوير، والاهتمام ببرامج الجودة والاعتماد، كذلك الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وبرامج التدريب والتطوير للعاملين، وايضا الاهتمام بنقل وتوطين التقنية والمعرفة الجديدة Know How، الخ. مثل هذه العناصر تسهم في تكوين رأس المال المعرفي لمنشآت الاعمال، ومن ثم قد يكون لها انعكاسات ملموسة على قيمتها السوقية.

إن تواجد ملامح الاقتصاد المعرفي الجديد في بيئة الاعمال بالدول النامية يثير العديد من الاسئلة البحثية لدى الباحثين المتخصصين في مجال المحاسبة ونظم المعلومات، هذه الاسئلة البحثية يتمثل أهمها فيما يلي:

- ما هو الوضع الراهن لتواجد الاقتصاد المعرفي في منشآت الاعمال بالدول النامية؟
- هل هناك اختلاف في الممارسات المحاسبية للقياس والتقرير في ظل اقتصاد المعرفة عما كان عليه الحال في النموذج المحاسبي التقليدي، بعبارة أخرى هل تأثرت وظيفتي القياس والتقرير المحاسبي من حيث المضمون ببيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة؟
- هل هناك جوانب تطوير حدثت في مكونات نظم المعلومات المحاسبية أو في آلية عملها لكي تتوافق مع بيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة؟
- ما هو تقييم المدراء بمنشآت الاعمال للدور الفعلي الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في مساندة عملية ادارة المعرفة؟

إن هذه الاسئلة البحثية ترسم في مجموعها بشكل أولي أبعاد مشكلة البحث، ولتحديد أبعاد المشكلة بشكل نهائي يتعين ابتداءً مراجعة الدراسات السابقة لتحديد من اين يبدأ البحث الحالي، ومن ثم يمكن تحديد الاسئلة البحثية في صورتها النهائية والتي ستحاول الدراسة الحالية الاجابة عليها.

2/1- الدراسات السابقة:

هناك دراسات عديدة تمت على مستوى الدول المتقدمة تناولت تبيان أثر اقتصاد المعرفة على نظم المعلومات المحاسبية في الواقع الميداني، وقد خلصت هذه الدراسات الى عدم ملاءمة النموذج المحاسبي التقليدي لمتطلبات بيئة الاقتصاد المعرفي السائدة في هذه الدول، وان نظم المعلومات المحاسبية لا تستطيع مواكبة وسد احتياجات التطورات في مجال ادارة المعرفة في الواقع الفعلي، ومن ثم فهي في حاجة الى تطوير لتلائم بيئة الاقتصاد المعرفي، وفي هذا المقام فقد تم رصد العديد من الممارسات في الواقع الفعلي التي استهدفت إجراء تعديلات على النموذج المحاسبي التقليدي ليتواكب مع متطلبات بيئة الاقتصاد المعرفي، هذه الممارسات تركز معظمها حول استحداث طرق واساليب لقياس رأس المال الفكري والتقرير عنه، وأيضا استخدام المقاييس غير المالية الى جوار المقاييس المالية في تخطيط ومراقبة الأداء بمنشآت الاعمال (راجع على سبيل المثال : Pablos, 2003; Watson, 2010; Radneantu, et al. 2010; Roberts, 2009).

جانب آخر من الدراسات التي تمت في الغرب اهتم بتحديد ما ينبغي ان تكون عليه استجابة نظم المعلومات المحاسبية لبيئة الاقتصاد المعرفي، وذلك على المستوى النظري، وبذا فهي تنتمي الى

البحوث القياسية أو المعيارية Normative Research، هذه الدراسات انتهت في مجملها الى حاجة النموذج المحاسبي التقليدي الى التطوير بحيث يستجيب الى متطلبات الاقتصاد المعرفي، وقد تمخض عنها مجموعة من النماذج الجديدة التي يرجى منها القياس والافصاح عن عناصر رأس المال الفكري والاصول غير الملموسة بالقوائم المالية، غير أن الملاحظة العامة على هذه الدراسات انها لم تستطع تقديم نماذج وجوانب تطوير تحظى بالقبول العام (راجع مثلا: Seetharaman, et al. 2002; Swamy, 2004; Wallison, 2004; Sunder, 2000; Radneantu, et al. 2010).

كذلك ركز البعض الآخر من الدراسات التي تمت في الغرب على تطوير آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية من خلال ضم اساليب وطرق جديدة ترتكز على المقاييس غير المالية الى جوار المقاييس المالية في توفير معلومات تسهم بشكل أكثر فعالية في مجال ادارة المعرفة بمنشآت الاعمال، وتعد بطاقة الاداء المتوازن(Balanced Scorecard (BSC والتي طورها كابلان ونورتن في أوائل التسعينات(Kaplan & Norton, 1992, 1996) من الامثلة البارزة على أوجه التطوير التي حدثت في آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية لتلائم بيئة الاقتصاد المعرفي، حيث تم استخدام المقاييس غير المالية الى جوار المقاييس المالية في تقييم وتطوير الاداء بالمنشأة وفي ترجمة استراتيجيتها الى خطط تشغيلية تسهم في ادارة المعرفة وتعظيم قيمتها السوقية في الأجل الطويل(راجع مثلا: رشاد،2000؛ Wingren, 2004; Drake,1999).

أما على مستوى الدول النامية ومن بينها الدول العربية فقد اتجهت الدراسات السابقة الى تبيان ما ينبغي ان تكون عليه استجابة نظم المعلومات المحاسبية لمتطلبات الاقتصاد المعرفي، وذلك على المستوى النظري فقط، وبذلك فهي تنتمي الى البحوث القياسية أو المعيارية، ولم تخرج هذه الدراسات في جانب كبير منها عن رصد وتجميع وتلخيص المحاولات التي تمت في الدول المتقدمة لتطوير النموذج المحاسبي التقليدي (راجع مثلا: رزق، 2007 ؛ زويلف، 2008؛ زهران، 2006؛ محمد، 2006؛ حسين، 2000؛ العباس، 2007).

في حين أنه فيما يتعلق بالدراسات الميدانية او التطبيقية ذات العلاقة بمشكلة البحث الحالي والتي استهدفت على وجه التحديد رصد وجهة نظر مدراء منشآت الاعمال في أثر اقتصاد المعرفة على نظم المعلومات المحاسبية في الواقع الفعلي، ورؤيتهم للوضع الراهن للاستجابة المحاسبية في ظل بيئة

الاقتصاد المعرفي، ومدى كفاية هذه الاستجابة لمساندة عملية ادارة المعرفة، فإنه وفقا للدراسات التي توفرت للباحثين يمكن القول بعدم وجود دراسات ميدانية أو تطبيقية تمت في هذا المجال، ومن ثم تعد الدراسة الحالية الأولى التي تتم لتبيان أثر اقتصاد المعرفة على نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الاعمال الخاصة بالدول النامية وذلك من منظور مدراء منشآت الاعمال.

3/1- مشكلة البحث:

تأسيسا على ما سبق يمكن رسم حدود دقيقة لمشكلة البحث الحالي بقصر التطبيق على المملكة العربية السعودية بحيث تمثل بيئة الاقتصاد المعرفي موضع الدراسة، وذلك لأنها واحدة من الدول النامية وفي ذات الوقت دولة عربية هامة تمتلك موارد هائلة تمكنها من توفير مقومات الاقتصاد المعرفي ووضعها موضع التنفيذ الفعلي، كما ان توجهات حكومة المملكة تعمل جميعها في اتجاه تفعيل بيئة الاقتصاد المعرفي، ومن ثم يتوقع أن تكون المملكة بيئة تطبيقية مناسبة للبحث.

فضلا عن ذلك سيقتصر نطاق تطبيق البحث أو مجتمع الدراسة على المدراء بقطاع البنوك العاملة في المملكة وبصفة خاصة التجارية منها، وذلك لتوقع الباحثين أن يكون هذا القطاع من القطاعات الرائدة في تبني متطلبات الاقتصاد المعرفي بالمملكة، لاسيما وانه لا توجد لدى المملكة منشآت اعمال تعتمد بدرجة كبيرة على انتاج وتشغيل المعرفة بحيث تشكل بيئة تطبيقية أكثر ملاءمة للبحث كما هو الحال في الدول المتقدمة حيث يتواجد بها شركات عملاقة لإنتاج البرمجيات مثل شركة مايكروسوفت وشركة أبل، وغيرها، كما يتواجد بها ايضا شركات عملاقة لصناعة السيارات كشركة تويوتا ومرسيدس، الخ.

وبذلك يمكن تحديد ابعاد مشكلة البحث في شكلها النهائي في صورة مجموعة الاسئلة البحثية التالية والتي يتعين على البحث الحالي الاجابة عليها:

من منظور مدراء البنوك:

- ما هو الوضع الراهن لتواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية؟
- هل تأثرت وظائف نظام المعلومات المحاسبي من حيث المضمون ببيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة، بما يعني هل تم استحداث ممارسات محاسبية في مجال القياس والتقرير المحاسبي تتوافق مع بيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة ؟

- هل هناك تغيرات طرأت على مكونات نظام المعلومات المحاسبي بقطاع البنوك لها علاقة ببيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة ؟
- هل هناك دلائل تشير لحدوث تغيير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي بقطاع البنوك استجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة ؟
- ما هو تقييم المستويات الادارية العليا والتنفيذية بالبنوك بالمملكة للدور الفعلي الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في مساندة عملية ادارة المعرفة ؟

4/1- أهداف البحث:

بالارتكاز بشكل اساسي على استطلاع وجهة نظر مدراء البنوك، فإن البحث يستهدف تحقيق الاهداف التالية:

- استكشاف مدى تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية.
- رصد الممارسات المحاسبية الرسمية وغير الرسمية بقطاع البنوك بالمملكة في مجال القياس والتقرير، والتي تمثل استجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي مع تحديد درجة تطبيقها.
- رصد التغيرات التي طرأت على مكونات نظام المعلومات المحاسبي(افراد، اجهزة مادية وقنوات اتصال، نظم وبرامج) والتي لها علاقة ببيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة بقطاع البنوك.
- استكشاف مدى وجود دلائل أو مؤشرات تدعم حدوث تغيير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي بقطاع البنوك استجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة.
- التعرف على تقييم المستويات الادارية العليا والتنفيذية بالبنوك للاستجابة المحاسبية الحالية في مساندة عملية ادارة المعرفة.

5/1- أهمية البحث :

تنبع أهمية هذا البحث وأوجه الاستفادة منه من انه يغطي جانبا لم تتطرق له الدراسات السابقة التي تمت في المنطقة العربية بل وفي الدول النامية على وجه العموم، حيث يحاول استكشاف ما هو

الوضع الراهن لأثر اقتصاد المعرفة على نظم المعلومات المحاسبية على المستوى التطبيقي بالدول النامية، وذلك من منظور الادارة العليا والتنفيذية بمنشآت الاعمال، ويزيد من اهميته أنه يركز على واحدة من الدول العربية الرائدة في مجال تفعيل بيئة الاقتصاد المعرفي وهي المملكة العربية السعودية.

أيضا تأتي أهمية هذا البحث من أنه يحاول استكشاف الممارسات المحاسبية السائدة في احد القطاعات الهامة بالاقتصاد السعودي وهو قطاع البنوك، وبصفة خاصة تلك الممارسات التي تم استحداثها كاستجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي والتي بدأت تنشط على مستوى المملكة ككل.

فضلا عن ذلك يعول على النتائج التي سيتوصل لها البحث أن تفتح افاقاً جديدة لفرص بحثية مستقبلية تتعلق بالمنطقة العربية بحيث ترتكز على ما توصل اليه البحث من رصد لوجهة نظر الادارة العليا والتنفيذية في الممارسات المحاسبية القائمة في ظل اقتصاد المعرفة، كذلك رصد لوجهة نظرها في الخصائص المستحدثة في مكونات نظم المعلومات المحاسبية وآلية عملها في ظل بيئة عمل الاقتصاد الجديد، ومن ثم تمثل نتائج البحث الحالي نقطة انطلاق أو ارتكاز أساسية لأي بحوث مستقبلية تتم في مجال تطوير استجابة نظم المعلومات المحاسبية بما يتلاءم مع متطلبات بيئة الاقتصاد المعرفي في الدول النامية أو الدول العربية كمجال تطبيق.

6/1- تصميم البحث والمنهجية المتبعة لتحقيق أهدافه:

لتحقيق أهداف البحث والاجابة على تساؤلاته سوف يرتكز البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحديد العلاقة بين المتغيرات التي تشملها الدراسة ووصف خصائص المجتمع محل البحث، وكما اوضحنا سلفا سوف يقتصر مجتمع الدراسة على مدراء البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية وبصفة خاصة التجارية منها، حيث سيتم الاعتماد على عينة كافية من هذا المجتمع في توفير البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث، اما الاداة المستخدمة في جمع البيانات فسوف يعتمد بشكل أساسي على الاستبانة أو قائمة استقصاء لجمع البيانات اللازمة للبحث من مصادرها الأولية، وذلك لاستكشاف الممارسات المحاسبية المستحدثة استجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي والخصائص المستحدثة في مكونات نظام المعلومات المحاسبي بالبنك وفي آلية عمله استجابة لهذه البيئة. وعلى ذلك سيركز الجزء المتبقي

من البحث في قسمه الثاني على الاطار النظري للدراسة حيث يتم خلاله الاحاطة بالمضمون النظري المتاح لاقتصاد المعرفة وأثره على نظام المعلومات المحاسبي، ثم ننتقل في القسم الثالث والاخير من البحث الى الدراسة التطبيقية وهي في حقيقة الأمر دراسة استكشافية تتولى رصد وجهة نظر مدراء البنوك في الاستجابة المحاسبية الفعلية لبيئة الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك التجارية بالمملكة، وذلك من خلال تطوير فرضيات بحثية ملائمة واختبارها.

القسم الثاني: الاطار النظري للدراسة

يتولى هذا القسم من البحث توفير الأساس النظري الذي سترتكز عليه الدراسة التطبيقية في القسم الاخير في تحقيق أهداف البحث، لذلك سيركز هذا القسم على القاء الضوء على المؤشرات التي تحدد درجة تواجد اقتصاد المعرفة في بيئة الاعمال السائدة بمنشآت الاعمال، كذلك يلقي الضوء على المضمون النظري المتاح حول أثر اقتصاد المعرفة على وظائف نظام المعلومات المحاسبي، كذلك اثره على مكونات هذا النظام وآلية عمله، إن القاء الضوء على هذه الجوانب يسهم في الاحاطة بالمفاهيم والعلاقات والقضايا موضع اهتمام البحث، والتي تشكل في مرحلة لاحقة الاساس النظري الذي يستند اليه في تطوير فرضياته وتصميم متضمنات أداة جمع البيانات.

1/2- مؤشرات تواجد اقتصاد المعرفة:

في ظل الاقتصاد القائم على المعرفة لم تعد المعرفة مجرد أحد عوامل الإنتاج الإضافية، بل باتت أهم تلك العوامل، فقد تقلص دور المواد الأولية والاصول المادية مقابل تعاظم دور المعرفة ورأس المال الفكري، وأصبح يعزى إلى المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد، كما ان لها الاسهام الاكبر في تحقيق الميزة التنافسية على مستوى منشآت الاعمال(Harris, 2000).

ويعد مفهوم ادارة المعرفة من المفاهيم وثيقة الصلة باقتصاد المعرفة، ويرى البعض أن عملية ادارة المعرفة تعني جلب المعرفة وتوظيفها داخل المنشأة، بما يتضمنه ذلك من الحصول على المعرفة وتخزينها وتوزيعها واستخدامها أو الانتفاع بها داخل المنشأة (Burstein & Linger, 2003, p. 300)، وبشكل اكثر تفصيلا يقصد بعملية ادارة المعرفة تلك العملية التي يتم من خلالها تحديد

المعرفة المطلوبة وطريقة الحصول عليها من داخل المنظمة أو خارجها، وتدبير الموارد والمهارات الأساسية اللازمة للتعامل معها وتوظيفها بشكل يساعد على تحسين الاداء وتحقيق الأهداف التنظيمية (لمزيد من التفصيل راجع: حامد، 2012؛ Muhamad, 2009 ; Brooks, 2000; Jones,2006).

وبالرغم مما يلاحظ من رسوخ فكرة الاقتصاد المعرفي واستقرارها، إلا أن مزيداً من الخصائص والسمات لهذا الاقتصاد تتبلور يوما بعد يوم بفعل الطبيعة الديناميكية التي يتميز بها، وباستقراء الادبيات المتاحة حول اقتصاد المعرفة يمكن استخلاص ان أهم الخصائص أو السمات التي ترتبط به على مستوى منشآت الاعمال والتي تعتبر بمثابة المؤشرات الأساسية الدالة على تواجده، تتمثل في الآتي(راجع: السنباني،2012؛ الشمري، 2011؛ محمد، 2010؛ خضر، 2010؛ زويلف، 2008؛ علي، 2007):

- الاستثمار في الموارد البشرية أصبح على رأس قائمة اهتمام متخذي القرارات بمنشآت الاعمال، وتبع ذلك الاهتمام بالتعليم والتدريب لتنمية القدرات والمهارات والخبرات المكتسبة والمتراكمة.
- أن المعرفة أصبحت سلعة قابلة للتداول تختلف قيمتها باختلاف الغرض من حيازتها، وأصبحت قادرة على تجاوز كافة العوائق والحدود، كما قامت مشروعات ضخمة على إنتاج وتقديم الخدمات المعرفية.
- أن التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أصبح من اهم مرتكزات الاقتصاد المعرفي، حيث تتيح هذه التقنيات تنفيذ تطبيقات وتقديم تسهيلات لم يكن من الممكن تقديمها في الماضي.
- أنشطة البحث والتطوير أصبحت بمثابة المحرك الرئيس للتقدم، كما تعمل كعامل مساعد على نقل التقنية وتوطينها في دنيا الاعمال.
- استحدثت مؤشرات ومعايير إضافية لتقييم أداء النشاط الاقتصادي المعرفي، فظهرت مؤشرات تقيس مستويات التعلم والابتكار والاتصالات وتقنية المعلومات، ولم تعد الموجودات المادية للوحدة الاقتصادية ذات ثقل في قياس قيمتها، بل ما تمتلكه من معرفة قابلة للاستخدام والتداول.

- تتميز السلع والمنتجات المعرفية بصغر حجمها مقارنة بمثيلاتها التي كانت تنتج في ظل الأنماط الاقتصادية التقليدية، كما تميزت الخدمات المعرفية باتساع نطاقها وسرعة تقديمها والارتقاء بجودة أدائها.
- انخفاض درجة الارتباط بين تكاليف الحصول على المعرفة والعائد المحقق من استخدامها.
- في ظل الاقتصاد المعرفي القيمة الاقتصادية الكامنة داخل المعرفة أصبحت على درجة كبيرة من الحساسية للوقت، فهذه القيمة معرضة للانهيار إذا لم تستخدم في الوقت المناسب أو حلت محلها معرفة بديلة.
- هناك تغير ملحوظ في شكل العلاقات الزمنية والمكانية التي تربط بين الأفراد والمشروعات التي يعملون فيها، فلم يعد هناك تقيد بأوقات عمل محددة أو اماكن محددة، وينطبق ذلك أيضا على شكل العلاقات المناظرة التي تربط بين المشروعات وعملائها بحيث أصبح التواصل مع العملاء على مدار الساعة، وبغض النظر عن موقع العميل.

مما سبق يمكن استخلاص أن أهم المؤشرات التي تحدد درجة تواجد اقتصاد المعرفة في بيئة الاعمال تتمثل في الآتي:

1. التركيز على التدريب لاستيعاب المعارف والتقنيات الجديدة.
2. تشجيع الابتكار والتجديد من خلال نظام حوافز.
3. التركيز على نقل وتوطين التقنية.
4. العمل المستمر على توسيع قاعدة عملاء المنشأة.
5. وجود بنية تحتية قوية من حاسبات وقنوات اتصال وقواعد بيانات وغيرها لإتمام الأعمال الكترونيا.
6. امكانية اداء معظم الخدمات الخاصة بالعملاء عبر الانترنت.
7. يتوافر للمنشأة موقع متكامل على شبكة الانترنت بما يشمله من بوابات موقع ومكان عمل افتراضي وبريد الكتروني وروابط تحيل لمواقع اخرى مهمة للعملاء.
8. التركيز على اكتساب واستيعاب وتوظيف المعرفة لتحقيق مزايا تنافسية.
9. التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري.

10. الاعتماد على البحوث والتطوير في إحداث التقدم.

هذا وسوف يعتمد البحث الحالي في الدراسة التطبيقية على هذه المؤشرات العشرة في الكشف عن درجة تواجد بيئة الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك محل التطبيق.

2/2- أثر اقتصاد المعرفة على وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

فيما يلي نلقي الضوء على الاساس النظري المتاح حول أثر تواجد بيئة الاقتصاد المعرفي على الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وهي وظيفتي القياس والتقرير، وفي هذا الصدد سوف نلقي الضوء على الاستجابة المحاسبية الرسمية في إطار المعايير المحاسبية لبيئة الاقتصاد المعرفي، ثم نتبعها بإلقاء الضوء حول الاستجابة المحاسبية غير الرسمية لهذه البيئة والتي تتمثل في المحاولات الفعلية التي تم رصدها للقياس والتقرير عن رأس المال الفكري في بيئات الاعمال المتقدمة.

1/2/2- الاستجابة المحاسبية الرسمية لبيئة الاقتصاد المعرفي:

بمراجعة الادبيات المتاحة والمعايير المحاسبية الدولية والمحلية يمكن القول _ دون أن يجانبنا الصواب كثيرا _ أن الاستجابة المحاسبية الرسمية لبيئة الاقتصاد المعرفي تدور في مجملها حول ما اقرته المعايير المحاسبية الدولية وبصفة خاصة معيار المحاسبة الدولي الثامن والثلاثون المتعلق بالمحاسبة عن الاصول غير الملموسة من حيث الاعتراف والقياس والافصاح، ومن ثم سوف يركز البحث الحالي على هذا المعيار في التعرف على الاستجابة المحاسبية الرسمية لبيئة الاقتصاد المعرفي، وفي إطار هذا المعيار تتلخص الاستجابة المحاسبية فيما يلي(راجع: IASB, 1998):

يعرف الاصل غير الملموس Intangible Asset بأنه موجود قابل للتحديد وغير نقدي بدون مادة ملموسة يحتفظ به لاستخدامه في الانتاج أو لتوفير السلع او الخدمات أو لتأجيره للغير أو لأغراض ادارية، والموجود الذي يتم الاعتراف به كأصل ملموس هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة احداث سابقة (الشراء أو الاعداد الداخلي) ويتوقع ان تتدفق منه منافع مستقبلية، ووفقا للمعاير 38 فإن المنشأة ينبغي ان تعترف بالأصل غير الملموس بمقدار تكلفته حال تحقق الشروط التالية فقط:

- قابلية الاصل للتحديد.

- توافر التحكم والسيطرة على الاصل.
- أن تتدفق للمنشأة منافع اقتصادية مستقبلية تعزى له.
- اذا كان من الممكن قياس تكلفته بشكل موثوق.

وينطبق ذلك سواء تم امتلاك الاصل غير الملموس من الخارج أو تم توليده داخليا، كما يوضح المعيار أنه لا يتم الاعتراف كأصل غير ملموس بما يتم توليده داخليا من الشهرة والعلامات التجارية والبيانات الادارية وعناوين النشر وبيانات العملاء وغيرها، ويوضح المعيار ان أي بند غير ملموس لا يلبي كلا من تعريف الاصل غير الملموس ومقاييس الاعتراف به التي اقرها فإنه يعالج كمصروف عند تحمله، على انه اذا تم امتلاك البند في عملية دمج منشآت فانه يعالج كجزء من الشهرة في تاريخ الامتلاك.

فيما يتعلق بتكاليف البحث والتطوير وما يتولد عنها من اصول غير ملموسة مولدة داخليا فأنه وفقا لمعيار 38 يتم التفرقة بين تكاليف مرحلة البحث وتكاليف مرحة التطوير حيث يتم الاعتراف بكل الانفاق على البحث على انه مصروف عندما يتم تحمله، في حين يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ عن مرحلة التطوير فقط اذا ما توافرت فيه عدة شروط اهمها ما يلي:

- وجود جدوى فنية لإكمال الاصل غير الملموس بحيث يصبح صالحا للاستعمال أو البيع.
- توافر القدرة لإكمال الاصل غير الملموس واستعماله أو بيعه.
- القدرة على تحديد المنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة المتولدة عن الموجود غير الملموس عند استعماله، أو وجود سوق يمكن بيع هذا الموجود به.
- القدرة على قياس الانفاق الذي يعزى للأصل غير الملموس اثناء تطويره بشكل موثوق به.

كما تناول المعيار كيفية المحاسبة عن التدهور في قيمة الاصول غير الملموسة المعترف بها في القوائم المالية وأقر ضرورة احتساب قسط اطفاء يعكس التدهور في قيمة هذه الاصول على مدار عمرها النافع.

فيما يتعلق بالإفصاح أو التقرير عن الاصول غير الملموسة فقد اقر معيار 38 وجوب ان تميز بيانات القوائم المالية للمنشأة بين الاصول غير الملموسة المولدة داخليا والاصول غير الملموسة الاخرى، وان تفصح لكل فئة من الاصول غير الملموسة عما يلي:

- الاعمار النافعة ومعدلات الاطفاء المستخدمة.
- طرق الاطفاء المستخدمة.
- اجمالي المبلغ المسجل والاطفاء المتراكم في بداية ونهاية الفترة.
- بند او بنود قائمة الدخل التي يدخل ضمنها اطفاء الاصل غير الملموس.
- مطابقة المبلغ المسجل في بداية ونهاية الفترة للأصول غير الملموسة مع تبيان الاضافات أو الاستبعادات نتيجة التطوير الداخلي او دمج المنشآت، كذلك الزيادات أو الانخفاضات بفعل اعادة التقييم، الى غير ذلك من الايضاحات التي تفسر فروق المبالغ المسجلة للأصول غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة.

كذلك يتعين ان تفصح المنشأة بقوائمها المالية عن الاصول غير الملموسة مبوبة في مجموعات متجانسة أو متشابهة من حيث طبيعتها او طريقة استعمالها في عمليات المنشأة ومن امثلة المجموعات التي يتم تبويبها ما يلي:

- اسماء الماركات التجارية.
- البيانات الادارية وعناين النشر.
- برامج الحاسب الالي.
- التراخيص والامتيازات.
- حقوق التأليف والبراءات وحقوق الملكية الصناعية الاخرى وحقوق الخدمة والتشغيل.
- الوصفات والمعادلات والنماذج والتصميمات والنماذج الاولية.

ويمكن تجميع الفئات المذكورة داخل مجموعات اكبر أو تفصيلها في مجموعات اصغر اذا كان سينجم عن ذلك معلومات مناسبة اكثر لمستخدمي القوائم المالية.

مما سبق نستخلص ان الاستجابة المحاسبية الرسمية لبيئة الاقتصاد المعرفي تنحصر فقط في المحاسبة عن الاصول غير الملموسة من حيث القياس والتقرير، وفي اطار الاستجابة المحاسبية الرسمية يتم القياس والافصاح بالقوائم المالية عن الأصول غير الملموسة بالتكلفة ووفقا لذات المبادئ والمعايير السائدة في النموذج المحاسبي التقليدي بما يحقق اكبر قدر من موضوعية القياس واستيفاء

متطلبات سياسة التحفظ المحاسبي، وذلك دون محاولة تفسير الفرق بين القيمة الدفترية للمنشأة والقيمة السوقية لها من خلال القياس والافصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وعناصره.

2/2/2- الاستجابة المحاسبية غير الرسمية لبيئة الاقتصاد المعرفي:

بمراجعة الدراسات التي تناولت محاولات قياس رأس المال الفكري في الممارسة الفعلية في بيئات الاعمال المتقدمة، وذلك بشكل غير رسمي (أي بعيدا عما تقره المعايير المحاسبية) فإنه يمكن استخلاص أن طرق قياس رأس المال الفكري يمكن تبويبها تحت أربع مجموعات أساسية، وفيما يلي عرض مختصر لآلية القياس بشكل عام داخل كل مجموعة، ولأهم الطرق التي تنتمي اليها.

المجموعة الاولى:

تتولى الطرق التي تنتمي لهذه المجموعة قياس رأس المال الفكري لمنشآت الاعمال من خلال التركيز على مكوناته التفصيلية ومحاولة تحديد قيم نقدية لكل منها، ثم من خلال الاستعانة بأوزان نسبية لهذه العناصر او المكونات يتم تحديد قيمة رأس المال الفكري بصورة اجمالية، ومن أهم الطرق التي تنتمي لهذه المجموعة نجد طريقة Skandia والتي يطلق عليها Skandia Navigator ووفقا لهذه الطريقة يتم تقسيم رأس المال الفكري الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي رأس المال البشري والذي يضم كفاءات العاملين وإمكاناتهم وقدراتهم الذهنية والمهارية وغيرها، ورأس المال التنظيمي ويتضمن لوائح وسياسات المنشأة وبرامجها للبحوث والتطوير والتدريب وبراءات الاختراع والنظم والبرامج التي تستخدمها، الخ، ورأس مال العلاقات ويضم العلاقات مع العملاء والموردين والمنظمات الصناعية والتجارية وغيرها، وتستخدم هذه الطريقة اكثر من 160 مؤشرا للتعبير تفصيليا عن عناصر رأس المال الفكري التي تتضمنها التقسيمات الثلاثة السابقة (Edvinsson, 1997).

وعلى نفس النسق طور (Edvinsson and Malone, 1997) طريقة مشابهة لقياس رأس المال الفكري تعتمد على تقسيمه الى خمس مجموعات أساسية هي البعد المالي وبعد العميل وبعد العمليات وبعد التجديد والتطوير والبعد البشري، وللوصول الى مقاييس تجميعية لهذه الابعاد استخدمت الطريقة عدد 112 مؤشرا تم ترجيحها بأوزان نسبية محددة مسبقا، وذلك تمهيدا للوصول الى قيمة نقدية محسوبة لرأس المال الفكري. كذلك هناك طرق اخرى اتبعت ذات النهج حيث حاولت تجميع

المؤشرات الفردية المتعددة التي تعبر عن الابعاد المختلفة لرأس المال الفكري داخل مؤشر تجميعي واحد كطريقة Brooking وطريقة مؤشر رأس المال الفكري IC-Index (Roos et al., 1997; Brooking, 1996).

المجموعة الثانية:

تتولى الطرق التي تنتمي لهذه المجموعة قياس رأس المال الفكري لمنشآت الاعمال من خلال التركيز على قياسه بصورة اجمالية دون الارتكاز على تجميع عناصره أو مكوناته، ويتم ذلك من خلال المقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنشأة سواء بإيجاد الفرق بينهما أو النسبة بينهما(Stewart, 1997)، ومن اهم الطرق التي تنتمي لهذه المجموعة وتعد تطويرا لها نجد طريقة Tobin's Q وتمثل Q نسبة القيمة السوقية للمنشأة الى تكلفة احلال أصولها ومنها تحتسب قيمة رأس المال الفكري للمنشأة (Bonits et al., 1999)، وتقوم طريقة Tobin's Q على افتراض أساسي وهو انه من غير المحتمل ان تستثمر المنشأة اموالها في الاصول التي تكون قيمتها أقل من تكلفة استبدالها.

كذلك هناك طريقتي القيمة السوقية المضافة MVA والقيمة الاقتصادية المضافة AVA (Bonits, 2000) واللتان تمثلان امتدادا لذات الاتجاه، حيث تقاس القيمة السوقية المضافة بالفرق بين القيمة النقدية التي تحملها المستثمرون في بداية تكوين المنشأة والقيمة الحالية النقدية التي يمكن الحصول عليها في حال بيع استثماراتهم، وتمثل القيمة السوقية المضافة تقدير السوق لصافي القيمة الحالية للاستثمار الحالي والمستقبلي للمنشأة. اما طريقة القيمة الاقتصادية المضافة فتركز على التغيرات في القيمة السوقية المضافة الناتجة عن المشروعات الجديدة المسببة للفرق بين القيمة السوقية للمنشأة ورأس مالها الكلي(زهران، 2006).

المجموعة الثالثة:

تتولى الطرق التي تنتمي لهذه المجموعة قياس رأس المال الفكري لمنشآت الاعمال من خلال التركيز على قياسه بصورة اجمالية بالارتكاز على رسملة دخل المنشأة الزائد عن متوسط الصناعة باستخدام معدل خصم مناسب، ومن أهم الطرق التي تنتمي لهذه المجموعة نجد طريقة القيمة المحتسبة للبنود غير الملموسة Calculated Intangible Value والتي تستهدف تحديد القيمة السوقية العادلة

للبنود غير الملموسة للمنشأة، ووفقا لها تحسب العوائد الاضافية للمنشأة على أصولها الملموسة والتي تتجاوز نظيرتها على مستوى الصناعة ثم تستخدم هذه العوائد كأساس لتحديد الجزء من العائد الذي يعزى للأصول غير الملموسة، والذي يتم رسملته باستخدام معدل خصم مناسب يعكس تكلفة رأس المال(IFAC, 1998).

كما تم تطوير عدة صيغ تعتمد على ذات الفكرة حيث تحسب قيمة رأس المال الفكري بإيجاد الفرق بين الارباح العادية للمنشأة والارباح من الاصول الملموسة وقسمة الناتج على معدل خصم مناسب، أو رسملة صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة والتي تزيد عن متوسط الصناعة باستخدام معدل خصم يعكس تكلفة رأس المال(Strassman, 1999).

المجموعة الرابعة:

تتولى الطرق التي تنتمي لهذه المجموعة قياس رأس المال الفكري لمنشآت الاعمال من خلال الارتكاز على مؤشرات الاداء المالية وغير المالية التي تستخدمها المنشأة في تقييم وتوجيه أدائها الاستراتيجي، ومن أهم الطرق التي تنتمي لهذه المجموعة نجد طريقة بطاقة الاداء المتوازن Balanced Scorecard (BSC) والتي طورها (Kaplan & Norton, 1996) ووفقا لها يتحكم في تعظيم قيمة المنشأة في الاجل الطويل اربعة ابعاد أساسية هي البعد المالي وبعد العميل وبعد العمليات والانشطة الداخلية وبعد التعلم والنمو، ولبناء بطاقة الاداء المتوازن يجب ابتداءً ان تصيغ المنشأة استراتيجياتها طويلة الاجل من خلال التركيز على الابعاد الاربعة السابقة مع تحديد عناصر النجاح الحرجة لكل منها، ثم ترجمتها الى مقاييس أساسية ترتبط معا بسلسلة من علاقات السبب والنتيجة لتنعكس في النهاية على النتائج المالية التي يتضمنها البعد المالي، وفي هذا الاطار تعتمد بطاقة الاداء المتوازن على نوعين أساسيين من المقاييس وهي المقاييس المالية التي تتركز داخل البعد المالي وتقيس قيمة المنشأة ككل والمقاييس غير المالية والتي تتركز في الابعاد الثلاثة الاخرى (العميل والعمليات الداخلية والتعلم والنمو) والتي تقيس مساهمة الاصول غير الملموسة ورأس المال الفكري في تعظيم قيمة المنشأة.

كذلك تعد طريقة مراقب الاصول غير الملموسة Intangible Assets Monitor من الطرق الهامة الاخرى التي تنتمي لهذه المجموعة وتعمل في ذات الاتجاه مع احداث مزيد من التركيز على قياس العناصر غير الملموسة، ووفقا لها يتم تقسيم العناصر أو الاصول غير الملموسة الى ثلاث مجموعات أساسية هي الهيكل الخارجي ويشمل رأسمال العلاقات (سواء مع العملاء أو الموردين أو الهيئات المختلفة) والهيكل الداخلي(نظم التشغيل، برامج البحوث والتطوير، الجوانب التنظيمية والقانونية، الخ) والكفاءات البشرية(وتضم التعليم والخبرة) وكما هو الحال في طريقة بطاقة الاداء المتوازن فإن هذه الطريقة تستخدم في قياس بنود الاصول غير الملموسة التي تنتمي لكل مجموعة عدد من المؤشرات والمقاييس المالية وغير المالية (راجع: Sveiby, 1997).

تأسيسا على ما سبق يمكن استخلاص أن المحاولات غير الرسمية لقياس رأس المال الفكري ببيئات الاعمال المتقدمة تندرج تحت اربعة مداخل أساسية هي:

1- القياس التفصيلي لعناصر رأس المال الفكري بالارتكاز على القياس المباشر لمكوناته على نحو منفرد ثم تجميعها.
2- قياس رأس المال الفكري بصورة اجمالية بالارتكاز على المقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمنشأة.
3- قياس رأس المال الفكري بصورة اجمالية بالارتكاز على رسملة دخل المنشأة الزائد عن متوسط الصناعة باستخدام معدل خصم مناسب.
4- قياس رأس المال الفكري بالارتكاز على مؤشرات الأداء المالية وغير المالية التي تستخدمها المنشأة في تقييم وتوجيه أدائها الاستراتيجي.

أما فيما يتعلق بمحاولات التقرير أو الافصاح عن رأس المال الفكري بشكل غير رسمي (بعيدا عما تقره المعايير المحاسبية) فإنه باستقراء الدراسات المتاحة في هذا المجال يمكن استخلاص أن أهم مداخل التقرير عن رأس المال الفكري والاصول المعرفية تتمثل في الآتي(راجع: فودة، 2010؛ خطاب، 2006؛ زاهر، 2006؛ العربيد، 2009 ؛ Seetharaman et al., 2002 ; Mouritsen et al., 2002; Drak, 1999):

1- التقرير عن رأس المال الفكري ضمن التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الادارة الى الجمعية العمومية للمساهمين.
2- التقرير عن الاصول المعرفية وعناصر رأس المال الفكري ضمن قائمة خاصة بالاستثمارات أو الموجودات غير الملموسة.
3- التقرير عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري في قوائم مالية خاصة لا تخضع للتدقيق الخارجي بحيث ترفق ضمن ملحقات القوائم المالية المنشورة.

وبعد الانتهاء من تناول المضمون النظري المتاح حول أثر اقتصاد المعرفة على الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي (القياس والتقرير)، والتعرف على الاستجابة المحاسبية الرسمية التي تقرها المعايير المحاسبية في هذا المجال، وايضا الاستجابة المحاسبية غير الرسمية التي تتم في الممارسة الفعلية بعيدا عما تقره المعايير المحاسبية والمداخل المختلفة للقياس والتقرير عن رأس المال الفكري وفقا لها، فإنه ينبغي الاشارة الى ان القسم الخاص بالدراسة التطبيقية بهذا البحث سوف يتولى اختبار مدى تواجد هذه الاستجابة (رسمية وغير رسمية) بمداخلها الأساسية المختلفة للقياس والتقرير داخل قطاع البنوك محل التطبيق.

3/2- أثر اقتصاد المعرفة على مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

يتولى هذا الجزء استعراض الجوانب النظرية المتاحة حول أثر تواجد بيئة الاقتصاد المعرفي على مكونات نظام المعلومات المحاسبي الأساسية بمنشآت الاعمال، حيث يتم تباعا التعرف على الأثر المتوقع لتواجد هذه البيئة على الافراد العاملين بالحقل المحاسبي، يليه التعرف على أثر تواجدها على الاجهزة المادية وقنوات الاتصال ونظم وبرامج التشغيل، وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

1/3/2- الأثر على الافراد (العاملين بالحقل المحاسبي):

ليس هناك شك من الناحية النظرية والعملية حول تأثير بيئة الاقتصاد المعرفي في العاملين بالحقل المحاسبي بمنشآت الاعمال، وذلك من حيث تأهيلهم والمهارات المطلوب توافرها فيهم، فلم تعد المؤهلات والمهارات التقليدية ملائمة لهذه البيئة، والتي تحتاج لأنواع عديدة من المعلومات مالية

وغير مالية يتطلب تجهيزها تنويع مصادر الحصول على البيانات وتنفيذ معالجات معقدة، الأمر الذي يستلزم امتلاك المحاسب مؤهلات ومهارات جديدة ومعرفة بالتطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والانترنت والتجارة الالكترونية والذكاء الاصطناعي، الى غير ذلك من المهارات والتقنيات التي لم تكن في الماضي ضمن تأهيل المحاسب، فضلا عن ذلك يتعين على العاملين بالحقل المحاسبي بمنشآت الاعمال في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة الالمام بمعايير المحاسبة الدولية وآليات تطبيقها لا سيما مع ذوبان الحدود التي تفصل بين الدول في ظل هذه البيئة.

ويؤكد ذلك الاتجاه ما تنادي به وتعمل على تنفيذه المنظمات المهنية والاكاديمية من ضرورة تطوير التأهيل المحاسبي، ومن الجهود المبذولة في هذا المجال تكوين جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) للجنة تغيير التعليم المحاسبي، وذلك لسد الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، وتقديم لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC's Education Committee لإرشادات بخصوص التأهيل المطلوب للمحاسبين، وقيام منظمة الامم المتحدة عام 1999 بوضع منهاج دولي لمتطلبات التأهيل المهني للمحاسبين والذي اقره مؤتمرها للتجارة والتنمية UNCTAD (زويلف، 2008؛ ملو العين، 2009).

وبصفة عامة وكما يرى العديد من الكتاب أنه في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي ينبغي ان تتوفر في العاملين بالحقل المحاسبي بمنشآت الاعمال عدة خصائص أهمها(راجع مثلا: القطيني، 2010؛ زويلف، 2008؛ دهمش وأبو زر، 2004؛ هلالي، 2006):

- القدرة على التعامل مع الحاسب والبرامج المحاسبية المتقدمة.
- امتلاك مهارة تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية.
- تحمل التدريب المستمر لاستيعاب التقنيات المستحدثة.
- امكانية العمل كمبرمجين لنظام المعلومات المحاسبي.
- الالمام الكامل بالمعايير المحاسبية الدولية.

وعلى ذلك سيتم في اطار البحث الحالي ومن خلال الدراسة التطبيقية اختبار مدى وجود هذه الخصائص في الافراد العاملين بالحقل المحاسبي بقطاع البنوك محل التطبيق.

2/3/2- الأثر على الاجهزة المادية وقنوات الاتصال والنظم والبرامج:

لتحديد أثر اقتصاد المعرفة على مكونات نظام المعلومات المحاسبي المتعلقة بالأجهزة المادية وقنوات الاتصال والنظم والبرامج فإنه يتعين ابتداءً الاشارة الى تبويب القرارات داخل المنشأة بحسب ردود الافعال التي تحدثها حيث تبوب الى قرارات روتينية، وقرارات تكتيكية، وقرارات استراتيجية، هذه المستويات الثلاثة للقرارات يتم تلبية احتياجاتها ودعمها من خلال مستويات مختلفة من نظم التشغيل داخل انظمة المعلومات المستوى الاول أو الادنى وهو تشغيل البيانات Data Processing ويعتمد اساسا على نظم تشغيل المعاملات أو الانشطة اليومية Transaction Processing Systems والتي تتولى تحويل بيانات المعاملات والانشطة اليومية الى معلومات مفيدة، واغلب نظم المعلومات المحاسبية في الماضي وقبل ظهور اقتصاد المعرفة كانت عبارة عن نظم تشغيل معاملات وانشطة، وبالنظر الى درجة التفصيل العالية التي تتيحها مخرجات هذه النظم فهي تعد اكثر نظم التشغيل ملاءمة لدعم وتوفير احتياجات القرارات الروتينية (Muhamad 2009).

اما المستوى الثاني أو الاوسط فيتمثل في تشغيل المعلومات Information Processing وهو يتضمن تشغيل البيانات غير الروتينية لأغراض التخطيط الاداري والرقابة، ومن امثلة نظم المعلومات التي تستخدم في هذه الاغراض نجد نظم دعم القرارات Decision Support System (DSS) وهي بشكل عام نظم تعتمد على الحاسب تساعد على اتخاذ القرارات التكتيكية والتي تتصدى للمشكلات شبه المهيكلة أو شبه المبرمجة، وهذا بالطبع لا يمنع من استخدام هذه النظم في دعم انواع القرارات الاستراتيجية وايضا التشغيلية الملائمة لها(Muhamad, 2009).

أما أعلى مستويات التشغيل فيتمثل في مستوى تشغيل المعرفة Knowledge Processing وتشغيل المعرفة أصبح ممكنا الآن نتيجة للتطورات الحالية في تكنولوجيا الحاسبات وظهور اجيال جديدة ذات خصائص تمكن من تطبيق اساليب الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence فضلا عن توافر لغات الحاسب المتخصصة مثل List Processing Language وكذلك Programming Language for Logic والتي ساهمت بشكل ملموس في تشغيل المعرفة على الحاسب، ومن اهم النظم التي تتولى تشغيل المعرفة نجد نظم الخبرة Expert Systems والتي تستخدم بشكل خاص في

دعم القرارات الاستراتيجية أو غير المهيكلة Strategic or Unstructured Decisions (Muhamad, 2009).

ويلاحظ من مراجعة الدراسات التي تناولت رصد التغيرات التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية في البلدان المتقدمة استجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة أن هذه النظم باتت تعتمد على اجهزة مادية ونظم وبرامج تسهم في الارتقاء بقدرات انظمة المعلومات بما يمكنها من تشغيل المعرفة ودعم القرارات التكتيكية والاستراتيجية والاسهام في معالجة المشكلات شبه المهيكلة وغير المهيكلة، ولتحقيق ذلك ترتكز نظم المعلومات المحاسبية على جيل من الحاسبات تطبق اساليب الذكاء الاصطناعي، كما ترتكز على الانترنت كقناة اتصال أساسية لتوزيع المعلومات ونشر التقارير مع استخدام شبكات الاتصال ذات النطاق المحدود (المحلية) والواسع (الدولية)، فضلا عن احلال نظم ادارة قواعد البيانات محل نظم معالجة الملفات المستقلة، واعتماد نظام الوقت الحقيقي في معالجة البيانات، وأخيرا تعمل نظم المعلومات المحاسبية في اطار نظام متكامل لدعم القرارات لمعالجة المشكلات شبه المهيكلة أو المبرمجة، كما ان هناك ما يعمل منها في إطار نظام خبير يتولى معالجة المشكلات غير المهيكلة أو غير المبرمجة (راجع لمزيد من التفصيل: الرمحي، 2010؛ حسين،2000؛ دهمش وابو زر، 2004؛ زويلف، 2008؛ الشرايري، 2008؛ مشتهى، 2011).

هذا ويتعين من خلال الدراسة التطبيقية بهذا البحث اختبار مدى تواجد هذه الخصائص المستحدثة في مكونات نظام المعلومات المحاسبي من اجهزة مادية ونظم وبرامج بقطاع البنوك محل التطبيق، والتي تعد استجابة لاقتصاد المعرفة، وهذه الخصائص تتلخص فيما يلي:

- يرتكز النظام على جيل من الحاسبات ذات خصائص تمكن من تطبيق اساليب الذكاء الاصطناعي.
- يرتكز النظام على الانترنت كقناة اتصال أساسية لتوزيع المعلومات ونشر التقارير.
- يستخدم النظام الشبكات ذات النطاق المحدود (المحلية) والواسع (الدولية).
- يرتكز النظام على نظم ادارة قواعد البيانات كبديل لنظم معالجة الملفات المستقلة.
- الاعتماد على نظام الوقت الحقيقي في معالجة البيانات.
- يعمل نظام المعلومات المحاسبي في اطار نظام متكامل لدعم القرارات.
- يعمل نظم المعلومات المحاسبي في اطار نظام خبير يتولى معالجة المشكلات غير الروتينية.

4/2- أثر اقتصاد المعرفة على آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي:

تقوم آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية التقليدية على تحويل المدخلات والتي هي عبارة عن صفقات مالية حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وتتعلق بالوحدة المحاسبية والفترة المحاسبية الى معلومات مالية مفيدة لأطراف عديدة لاتخاذ قراراتها المختلفة، ويتم تحقيق ذلك من خلال عمليات تشغيل معينة أهمها تسجيل العمليات وتبويبها وتلخيصها وعرضها في صورة قوائم وتقارير مالية، ويترتب على اقتصار النظام على تشغيل الصفقات الاقتصادية المالية فقط والتي حدثت في الماضي (التاريخية) والمؤيدة بالمستندات عدم قدرته على توفير معلومات أو مقاييس غير مالية أو معلومات ومقاييس مستقبلية أو استراتيجية طويلة الأجل أو مؤشرات تتعلق بالقيمة السوقية للمنشأة، فضلا عن ذلك فإنه في ظل مبدأ اقتصاديات المعلومات وفرضي الاستمرارية والدورية تنتج النظم المحاسبية تقاريرها على فترات دورية بعد اجراء التسويات اللازمة للمستحقات والمقدمات لتحديد الموقف المالي للمنشأة على أن تخضع هذه التقارير للتدقيق والمراجعة من قبل مدقق حسابات مستقل، ومن ثم لا تستطيع النظم المحاسبية في ظل الآلية التقليدية انتاج تقارير مالية فورية.

من ناحية أخرى يتوقع في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة وكما اشارت الدراسات السابق تناولها(راجع مثلا: Bonits, 2000; Kaplan & Norton, 1996) أن يطور نظام المعلومات المحاسبي من قدراته بحيث يستطيع توفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات على اختلاف انواعهم وسواء كانوا داخل المنشأة او خارجها، مما يحتم عليه ان يسهم في توفير معلومات ومقاييس غير مالية ومستقبلية وتتعلق بالقيمة السوقية للمنشأة، فضلا عن توافر القدرة في هذه النظام على انتاج تقارير فورية لاستيفاء احتياجات متخذي القرارات في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة.

هذا ويتعين ايضا من خلال الدراسة التطبيقية بهذا البحث اختبار مدى وجود تغيير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي التقليدية بقطاع البنوك محل التطبيق، وذلك استجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة، ويقترح لإتمام ذلك اختبار مدى تواجد المؤشرات التالية في هذا النظام:

- القدرة على توفير المعلومات والمقاييس غير المالية.
- القدرة على انتاج المعلومات والمقاييس المستقبلية.

- القدرة على توفير المعلومات والمقاييس الاستراتيجية أو طويلة الاجل.
- القدرة على توفير المعلومات والمؤشرات المتعلقة بالقيمة السوقية للبنك.
- القدرة على توفير التقارير المالية الفورية.

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية

انتهى القسم الثاني من البحث من المام بالمضمون النظري المتاح حول اقتصاد المعرفة وأثره على نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من حيث الأثر على وظائف النظام الأساسية (القياس والتقرير) والأثر على مكوناته وآلية عمله، فضلا عن تحديد المؤشرات التي تختبر درجة تواجد اقتصاد المعرفة في بيئة الاعمال، واستنادا الى هذا المضمون النظري سيتم في هذا القسم تطوير فرضيات البحث وتحديد متغيرات الدراسة وتعريفها اجرائيا، كما سيتم في ضوء هذا المضمون ايضا تصميم اداة جمع البيانات(الاستبانة)، الى جوار ذلك يتولى هذا القسم التعريف بعينة البحث، وتحليل ومناقشة النتائج من خلال اختبار الفرضيات احصائيا.

1/3- تطوير فرضيات البحث:

ابتداءً ينبغي التنويه الى أنه وبسبب عدم وجود دراسات ميدانية سابقة على مستوى الدول النامية ذات علاقة مباشرة بمشكلة البحث، لذا سوف يتم بناء فرضيات البحث جميعها في صيغة العدم Null Hypothesis، حيث لا يوجد اساس نظري كافٍ يمكن الارتكاز عليه في بناء فرضيات البحث بحيث تكون ذات اتجاه Directional Hypothesis، استنادا على ذلك وفي ضوء الاطار النظري المتاح السابق تناوله فإنه يمكن بناء فرضيات البحث التي تحقق أهدفه على النحو التالي:

لتحقيق هدف البحث الاول وهو:

" استكشاف مدى تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية"، فإنه يتعين اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الاولى: لا تختلف معنويا درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية عن الصفر.

لتحقيق هدف البحث الثاني وهو:

" رصد الممارسات المحاسبية الرسمية وغير الرسمية بقطاع البنوك بالمملكة في مجال القياس والتقرير، والتي تمثل استجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي مع تحديد درجة تطبيقها ".

وحيث أنه بمراجعة الجانب النظري من البحث تبين أن الممارسات المحاسبية الرسمية التي تتم استجابة لبيئة الاقتصاد المعرفي تتمثل فقط فيما تقره المعايير المحاسبية التي تختص بالقياس والتقرير عن الاصول غير الملموسة، في حين تركز الممارسات المحاسبية غير الرسمية في هذا الصدد على القياس والتقرير عن رأس المال الفكري، وبأخذ ذلك في الاعتبار فإنه لتحقيق الهدف الثاني للبحث يتعين تحديد درجة تواجد أو تطبيق هذه الممارسات الرسمية وغير الرسمية في الواقع الفعلي بقطاع البنوك المعني بالدراسة، ويمكن تحقيق ذلك باختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الثانية: لا تختلف معنويا درجة تطبيق الممارسات المحاسبية الرسمية بالبنك للقياس والتقرير عن الاصول غير الملموسة وفقا لما تقرره المعايير المحاسبية عن الصفر.

الفرضية الثالثة: لا تختلف معنويا درجة تطبيق الممارسات المحاسبية غير الرسمية بالبنك للقياس والتقرير عن رأس المال الفكري عن الصفر.

لتحقيق هدف البحث الثالث وهو:

" رصد التغيرات التي طرأت على مكونات نظام المعلومات المحاسبي (افراد، اجهزة مادية وقنوات اتصال، نظم وبرامج) والتي لها علاقة ببيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة بقطاع البنوك"، فإنه يتعين اختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الرابعة: لا تختلف معنويا درجة تواجد الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية (افراد، اجهزة مادية وقنوات اتصال، نظم وبرامج) بقطاع البنوك عن الصفر.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين درجة تواجد الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية (افراد، اجهزة مادية وقنوات اتصال، نظم وبرامج) ودرجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في البنك.

لتحقيق هدف البحث الرابع وهو:

" رصد المؤشرات التي تعكس التغير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي والتي لها علاقة ببيئة الاقتصاد المعرفي الجديدة ".

سبق الاشارة في القسم الثاني من البحث أن آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي ترتكز على تشغيل البيانات المالية الموثقة التي تتعلق بالوحدة المحاسبية وبالفترة المحاسبية موضع القياس والتقرير، وذلك لتوفير معلومات مالية تاريخية لأغراض الاستخدام العام، ومن ثم يكون من مؤشرات التغير في آلية عمل هذا النظام هو قدرته على توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية كالمعلومات والمقاييس غير المالية والمعلومات والمقاييس المستقبلية أو الاستراتيجية أو طويلة الاجل أو تلك التي تتعلق بالقيمة السوقية أو الجارية وليست التاريخية المؤيدة بالمستندات، إن توافر مثل هذه المؤشرات يدل على وجود تغير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي، تأسيسا على ذلك فإنه يتعين لتحقيق هدف البحث الرابع اختبار فرضيتين أساسيتين هما:

الفرضية السادسة: لا تختلف معنويا درجة اسهام المحاسبين في توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية بقطاع البنوك بالمملكة عن الصفر.

الفرضية السابعة: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين درجة اسهام المحاسبين في توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية ودرجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في البنك.

لتحقيق هدف البحث الخامس وهو:

" التعرف على تقييم المستويات الادارية العليا والتنفيذية بالبنوك للاستجابة المحاسبية الحالية في مساندة عملية ادارة المعرفة"، فإنه يتعين اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الثامنة: لا تختلف معنويا درجة تقييم المسئولين بالمستويات الادارية العليا والتنفيذية بالبنوك للاستجابة المحاسبية في مساندة عملية ادارة المعرفة عن الصفر.

2/3- تحديد متغيرات الدراسة وتعريفها إجرائياً:

تتضمن الفرضيات السابقة ثمانية متغيرات أساسية هي:

المتغير الاول: درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

المتغير الثاني: درجة تطبيق الممارسات المحاسبية الرسمية بالبنك للقياس والتقرير عن الاصول غير الملموسة وفقا لما تقرره المعايير المحاسبية.

المتغير الثالث: درجة تطبيق الممارسات المحاسبية غير الرسمية بالبنك لقياس رأس المال الفكري.

المتغير الرابع: درجة تطبيق الممارسات المحاسبية غير الرسمية بالبنك للتقرير عن رأس المال الفكري.

المتغير الخامس: درجة تطبيق الممارسات المحاسبية غير الرسمية بالبنك للقياس والتقرير عن رأس المال الفكري.

المتغير السادس: درجة تواجد الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية.

المتغير السابع: درجة اسهام المحاسبين في توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية.

المتغير الثامن: درجة تقييم المسئولين بمستويات الادارية العليا والتنفيذية بالبنك للاستجابة المحاسبية الحالية في مجال مساندة عملية ادارة المعرفة.

هذا وتعرف متغيرات البحث اجرائيا Operational Definition باستخدام مقياس ليكرت Likert Scale الخماسي بالدرجات والقيم المقابلة[1] التي يوضحها جدول رقم (1) التالي:

---

1 اعتمد البحث على مقياس ليكرت الخماسي في تعريف متغيراته إجرائيا على ان يقابل القيمة الدنيا صفر وتشير الى انعدام تواجد الخاصية تماما _ وهو أمر ضروري لتحقيق الاهداف الاستكشافية للبحث الحالي _ في حين تعادل القيمة المحايدة أو المتوسطة 2 على ذات المقياس والقيمة القصوى 4 والتي تعني تواجد الخاصية الى حد كبير للغاية، والحقيقة انه ليس هناك ما يمنع من استخدام أي قيمة مفترضة بما فيها الصفر لتقابل الحد الادنى لتواجد الخاصية وفقا لمقياس ليكرت، فبالرغم من انه مقياس فتري Interval Scale لا يتواجد به صفر طبيعي كالمقياس النسبي Ratio Scaleالا انه مع ذلك يتيح استخدام أي قيم مفترضة كنقطة بداية تحكمية شريطة المحافظة على الفترات الفاصلة بين قيمه متساوية(راجع مثلا: سيكاران، 1998، ص 253).

جدول رقم (1)

مقياس ليكرت المستخدم لقياس قيم متغيرات البحث

القيمة المعطاة / البيان	4	3	2	1	صفر
درجة توافر الخاصية درجة تطبيق الممارسة درجة الاسهام	كبيرة للغاية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة تماما

3/3- تصميم أداة جمع البيانات:

ارتكز البحث على الاستبانة العلمية كأداة أساسية لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضياته، وتتضمن الاستبانة جزئيين أساسيين، الجزء الاول يتولى جمع البيانات العامة لعينة البحث، كاسم البنك والخصائص الديموغرافية للمستقصى منهم (المستوى العلمي، التخصص العلمي، مسمى الوظيفة، سنوات الخبرة). أما الجزء الثاني من الاستبانة فيتضمن الاسئلة والعبارات الأساسية التي يتم من خلالها جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات البحث، ويشمل نوعين من الاسئلة والعبارات، النوع الأول اسئلة أو عبارات مغلقة يجيب عليها المستقصى منهم باختيار درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي السابق الاشارة اليه، أما النوع الثاني فيتضمن اسئلة وعبارات مفتوحة تتيح للمستقصى منهم توضيح أي طرق أو ممارسات أو جوانب اضافية لم تتضمنها الاستبانة، ومن ثم يمكن الاحاطة بواقع الاستجابة المحاسبية بقطاع البنوك بالمملكة لبيئة الاقتصاد المعرفي دون أن يكون هناك أي قيود تفرضها الاسئلة والعبارات بالاستبانة[2]، ويوضح الجدول رقم (2) العبارات التي تم تصميمها لقياس

2 تجدر الاشارة الى ان افراد العينة بالكامل ودون استثناء لم تستجب للأسئلة والعبارات المفتوحة التي تشملها الاستبانة، ولذلك بالطبع عدة تفسيرات بديلة أهمها ضيق وقت افراد العينة من القيادات الادارية، أو عدم وجود اجابات لديهم على الاسئلة والعبارات المفتوحة، أو عدم وجود ما يقترحونه بخلاف ما هو وارد في العبارات والاسئلة المغلقة، وعلى اية حال ليس امام الباحثين سوى القناعة بإجابات افراد العينة على الاسئلة والعبارات المغلقة.

كل متغير من متغيرات البحث والتي أستند في اعدادها بشكل اساسي على ما تم استخلاصه من المضمون النظري الوارد بالقسم الثاني من الدراسة[3]:

جدول رقم (2)

العبارات المصممة لقياس متغيرات البحث

م	مسمى المتغير	العبارات المستخدمة في قياس المتغير
1	درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي.	العبارات (1-10): 1- التركيز على التدريب لاستيعاب المعارف والتقنيات الجديدة. 2- تشجيع الابتكار والتجديد من خلال نظام حوافز. 3- التركيز على نقل وتوطين التقنية. 4- العمل المستمر على توسيع قاعدة عملاء البنك. 5- وجود بنية تحتية قوية من حاسبات وقنوات اتصال وقواعد بيانات وغيرها لإتمام الأعمال الالكترونية للبنك. 6- امكانية اداء معظم الخدمات الخاصة بالعملاء عبر الانترنت. 7- يتوافر للبنك موقع متكامل على شبكة الانترنت بما يشمله من بوابات موقع ومكان عمل افتراضي وبريد الكتروني وروابط تحيل لمواقع اخرى مهمة لعملاء البنك، وغيرها. 8- التركيز على اكتساب واستيعاب وتوظيف المعرفة لتحقيق مزايا تنافسية للبنك. 9- يؤمن البنك بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري. 10- يؤمن البنك بأهمية البحوث والتطوير في إحداث التقدم.
2	درجة تطبيق الممارسات المحاسبية الرسمية بالبنك للقياس والتقرير عن الاصول	العبارتان (11، 17): 11- يتم قياس الاصول غير الملموسة وإطفائها على النحو المقرر بالمعايير المحاسبية. 17- يتم التقرير أو الافصاح عن الاصول غير الملموسة وإطفائها على

3 يمكن مراجعة الاستبانة بالتفصيل بملاحق البحث – ملحق رقم(1).

م	مسمى المتغير	العبارات المستخدمة في قياس المتغير
	غير الملموسة وفقا لما تقرره المعايير المحاسبية.	النحو المقرر بالمعايير المحاسبية.
3	درجة تطبيق الممارسات المحاسبية غير الرسمية بالبنك لقياس رأس المال الفكري.	العبارات(12-16): 12- يتم بشكل غير رسمي قياس رأس المال الفكري للبنك تفصيليا بالارتكاز على القياس المباشر لعناصر ومكونات رأس المال الفكري على نحو منفرد ثم تجميعها. 13- يتم بشكل غير رسمي قياس رأس المال الفكري بصورة اجمالية بالارتكاز على المقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للبنك. 14- يتم بشكل غير رسمي قياس رأس المال الفكري بصورة اجمالية بالارتكاز على رسملة دخل البنك الزائد عن متوسط الصناعة باستخدام معدل خصم مناسب. 15- يتم بشكل غير رسمي قياس رأس المال الفكري بالارتكاز على مؤشرات الاداء المالية وغير المالية التي يستخدمها البنك في تقييم وتوجيه أدائه الاستراتيجي. 16- اذا كان البنك يستخدم طرق اخرى بخلاف ما سبق لقياس الاصول المعرفية ورأس المال الفكري برجاء ذكرها:
4	درجة تطبيق الممارسات المحاسبية غير الرسمية بالبنك للتقرير عن رأس المال الفكري.	العبارات(18-21): 18- يتم الافصاح عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري ضمن التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الادارة الى الجمعية العمومية للمساهمين. 19- يتم بشكل غير رسمي التقرير أو الافصاح عن الاصول المعرفية ضمن قائمة خاصة بالاستثمارات أو الموجودات غير الملموسة. 20- يتم بشكل غير رسمي التقرير أو الافصاح عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري في قوائم مالية خاصة لا تخضع للتدقيق الخارجي بحيث ترفق ضمن ملحقات القوائم المالية المنشورة.

م	مسمى المتغير	العبارات المستخدمة في قياس المتغير
		21- اذا كان البنك يستخدم طرق اخرى بخلاف ما سبق للتقرير أو الافصاح عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري برجاء ذكرها:
5	درجة تطبيق الممارسات المحاسبية غير الرسمية بالبنك للقياس والتقرير عن رأس المال الفكري.	العبارات(12-16)، والعبارات(18-21) السابق ذكرها.
6	درجة تواجد الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية.	العبارات(22-34): <u>الافراد:</u> 22- العاملون بالحقل المحاسبي مؤهلين للتعامل مع الحاسب والبرامج المحاسبية المتقدمة. 23- العاملون بالحقل المحاسبي يمتلكون مهارة تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية. 24- العاملون بالحقل المحاسبي يخضعون لتدريب مستمر لاستيعاب التقنيات المستحدثة. 25- العاملون بالحقل المحاسبي يمكنهم العمل كمبرمجين لنظام المعلومات المحاسبي. 26- العاملون بالحقل المحاسبي لديهم المام كامل بالمعايير المحاسبية الدولية. <u>الاجهزة المادية وقنوات الاتصال:</u> 27- يرتكز النظام المحاسبي على جيل من الحاسبات ذات خصائص تمكن من تطبيق اساليب الذكاء الاصطناعي. 28- يرتكز النظام المحاسبي على الانترنت كقناة اتصال أساسية لتوزيع المعلومات ونشر التقارير. 29- يستخدم النظام المحاسبي الشبكات ذات النطاق المحدود (المحلية) والواسع (الدولية).

م	مسمى المتغير	العبارات المستخدمة في قياس المتغير
		النظم والبرامج: 30- يرتكز النظام المحاسبي على نظم ادارة قواعد البيانات كبديل لنظم معالجة الملفات المستقلة. 31- ترتكز نظم المعلومات المحاسبية على نظام الوقت الحقيقي في معالجة البيانات. 32- تعمل نظم المعلومات المحاسبية في اطار نظام متكامل لدعم القرارات. 33- تعمل نظم المعلومات المحاسبية في اطار نظام خبير يتولى معالجة المشكلات غير الروتينية. 34- اذا كانت هناك خصائص اخرى بخلاف ما سبق بمكونات نظم المعلومات المحاسبية المتوفرة لديكم برجاء ذكرها:
7	درجة اسهام المحاسبين في توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية.	العبارات(35-40): 35- المعلومات والمقاييس غير المالية. 36- المعلومات والمقاييس المستقبلية. 37- المعلومات والمقاييس الاستراتيجية أو طويلة الاجل. 38- المعلومات والمؤشرات المتعلقة بالقيمة السوقية للبنك. 39- التقارير المالية الفورية. 40- اذا كانت هناك معلومات ومقاييس اخرى بخلاف ما سبق تسهمون في توفيرها برجاء ذكرها:
8	درجة اسهام المحاسبين في مساندة عملية ادارة المعرفة من منظور الادارة العليا والتنفيذية بالبنك.	العبارات(41-42): 41- الى أي درجة يسهم القياس المحاسبي الحالي في مساندة عملية ادارة المعرفة بالبنك. 42- الى أي درجة يسهم التقرير أو الافصاح المحاسبي الحالي في مساندة عملية ادارة المعرفة بالبنك.

4/3- عينة البحث:

تم توزيع عدد 120 استبانة على المسئولين بالمستويات الادارية العليا والتنفيذية بالمراكز الرئيسية بمدينتي الرياض وجدة للبنوك التجارية الأساسية العاملة بالمملكة[4]، وقد جاءت الاستجابات الصحيحة التي تصلح للتشغيل الاحصائي تعادل 65 استبانة بنسبة استجابة 54% تقريبا. وتتضمن العينة حوالي الثلثين من حملة البكالوريوس، والثلث الباقي من حملة الماجستير، وتتراوح تخصصاتهم العلمية بين ادارة الاعمال بنسبة 63.1% والمحاسبة بنسبة 21.5%، والاقتصاد وتخصصات اخرى بالنسبة المتبقية وقدرها 15.4%، من ناحية اخرى بلغت نسبة افراد العينة ممن لديهم خبرة أقل من خمس سنوات حوالي 21.5%، ومن لديهم خبرة من خمس سنوات الى أقل من عشرين سنة حوالي 55%، في حين جاءت نسبة من بلغت سنوات خبراتهم عشرين سنة فأكثر 23% تقريبا.

5/3- تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

يستهدف هذا الجزء من الدراسة التطبيقية اختبار فرضيات البحث إحصائيا، وذلك حتى يمكن رصد الاستجابة المحاسبية لبيئة الاقتصاد المعرفي بقطاع البنوك بالمملكة، وسوف يعتمد في اتمام ذلك على الحقيبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة رقم 16، وفيما يلي يتم التحقق من ثبات اداة القياس، يلي ذلك اختبار فرضيات البحث.

1/5/3: التحقق من ثبات أداة القياس:

للتحقق من ثبات اداة القياس بالاستبانة المستخدمة في جمع البيانات تم إدخال كافة العبارات الواردة بها والتي تتبع مقياس ليكرت _ وجميعها تدور حول مؤشرات اقتصاد المعرفة وخصائص نظم المعلومات المحاسبية في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي _ على الاختبار الاحصائي للثبات Reliability Statistics مع استخدام معامل الفا كرونباخ Alpha Cronbach، وقد جاءت النتائج لتشير الى ان معامل الفا كرونباخ يعادل 94.9%، مما يعني ان المقاييس الواردة بالاستبانة على درجة عالية من الثبات.

---

4 يقتصر مجتمع الدراسة في هذا البحث على المسئولين بالإدارة العليا والتنفيذية بالبنوك التجارية الاثنا عشر الاساسية العاملة بالمملكة وهي: البنك الاهلي التجاري، البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الفرنسي، البنك السعودي الهولندي، البنك السعودي للاستثمار، البنك العربي الوطني، بنك البلاد، بنك الجزيرة، بنك الرياض، مجموعة سامبا، مصرف الراجحي، ومصرف الانماء، من ناحية اخرى تم التركيز على مدينتي الرياض وجدة لوجود المراكز الرئيسية للبنوك بها والتي يناط بالمدراء فيها رسم السياسات العامة للبنك ومن بينها بالطبع السياسات المحاسبية.

2/5/3- اختبار فرضيات البحث:

تستهدف الدراسة التطبيقية تحقيق هدف البحث الأساسي وهو رصد وجهة نظر مدراء البنوك في أثر اقتصاد المعرفة على نظم المعلومات المحاسبية بقطاع البنوك العاملة بالمملكة، وذلك من خلال رصد وجه نظرهم في أثر اقتصاد المعرفة على وظائف نظام المعلومات المحاسبي(القياس والتقرير) ومكوناته وآلية عمله. وفي سبيل اتمام ذلك ترتكز الدراسة التطبيقية بشكل أساسي على اختبار فرضيات البحث احصائيا وتحليل وتفسير نتائج الاختبار. وبالرجوع الى الجزء الخاص بتطوير فرضيات البحث يلاحظ انه تم صياغة عدد ثماني فرضيات أساسية لتحقيق أهداف البحث التفصيلية الخمسة، وفيما يلي سوف يتم اختبار فرضيات البحث تباعا موضحين كيفية تجهيز البيانات اللازمة لإجراء الاختبار، كذلك توضيح الاختبار الاحصائي المستخدم ونتائج التشغيل الاحصائي كما وفرتها الحقيبة الاحصائية مع مناقشة النتائج، وبحيث يظهر جليا مدى تحقق أهداف البحث الواحد تلو الاخر بفعل اختبار فرضياته.

أ- اختبار الفرضية الاولى:

نص الفرضية : لا تختلف معنويا درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية عن الصفر.

لاختبار الفرضية تم استخدم اجابات المستقصى منهم على العبارات (1-10) بالاستبانة والتي تتراوح قيم الاجابات عليها بين صفر و4 وفقا لمقياس ليكرت المستخدم، حيث تم ايجاد متوسط قيم اجابات كل مستقصي على العبارات العشرة لتمثل قيم متغير مؤشرات المعرفة والذي يشير الى درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بقطاع البنوك، كما تم استخدم اختبار T لمقارنة المتوسطات One-Sample T Test لتحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط قيمة متغير مؤشرات المعرفة وقيمة ثابتة مفترضة للمجتمع المعني بالدراسة هي الصفر والتي تشير الى انعدام توجد هذه المؤشرات وفقا لمقياس ليكرت، وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية لتشير الى أن متوسط درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك بالمملكة يعادل 3,36 تقريبا، وهذا المتوسط يختلف معنويا عن القيمة الثابتة المفترضة لدرجة تواجد هذه المؤشرات وهي الصفر(P value = 0.000)

والتي عندها لا تتحقق أي درجة من التواجد لمؤشرات الاقتصاد المعرفي وفقا لمقياس ليكرت المستخدم، مما يعني ان بيئة الاقتصاد المعرفي متواجدة بدرجة عالية بقطاع البنوك بالمملكة التي شملتها العينة، وتأسيسا على ذلك يتم رفض الفرضية الاولى في صيغة العدم وقبول الفرض البديل بوجود مؤشرات الاقتصاد المعرفي بدرجة كبيرة بقطاع البنوك بالمملكة، يؤكد ذلك نتائج التحليل الاحصائي الموضحة ادناه:

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مؤشرات المعرفة	65	3.3631	.64362	.07983

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مؤشرات المعرفة	42.128	64	.000	3.36308	3.2036	3.5226

ب- اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية: لا تختلف معنويا درجة تطبيق الممارسات المحاسبية الرسمية بالبنك للقياس والتقرير عن الاصول غير الملموسة وفقا لما تقرره المعايير المحاسبية عن الصفر.

لاختبار الفرضية تم استخدم اجابات المستقصى منهم على العبارتين(11، 17) بالاستبانة، واللتان تتوليا رصد قيم متغيري الممارسات الرسمية للقياس والتقرير على الترتيب، حيث تم ايجاد متوسط قيم اجابات كل مستقصي على العبارتين ليمثل قيم متغير الممارسات الرسمية بصفة عامة، والذي يشير الى درجة تطبيق الممارسات الرسمية للقياس والتقرير عن الاصول غير الملموسة أو المعرفية وفقا

للمعايير المحاسبية المقررة، كما تم استخدم اختبار T لمقارنة المتوسطات السابق الاشارة اليه لتحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط قيمة متغير الممارسات الرسمية بصفة عامة وكذلك تفاصيله المتعلقة بالقياس والتقرير وبين القيمة المفترضة لمجتمع الدراسة وهي الصفر، والتي تشير الى عدم تطبيق هذه الممارسات على الاطلاق وفقا لمقياس ليكرت، وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية لتشير الى أن متوسط درجة تطبيق الممارسات الرسمية وتفاصيلها المتعلقة بالقياس والتقرير في قطاع البنوك بالمملكة يعادل 3.65 ، 3.71، 3.59 تقريبا على الترتيب، وهذه المتوسطات تختلف معنويا عن القيمة الثابتة المفترضة وهي الصفر(P value = 0.000)، وتأسيسا على ذلك يتم رفض الفرضية الثانية في صيغة العدم وقبول الفرض البديل بوجود درجة كبيرة من التطبيق للممارسات المحاسبية الرسمية الخاصة بالقياس والتقرير عن الاصول المعرفية بقطاع البنوك بالمملكة، يؤكد ذلك نتائج التحليل الاحصائي التالية:

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الممارسات الرسمية للقياس والتقرير	65	3.6462	.61697	.07653
يتم قياس الاصول غير الملموسة واستهلاكها على النحو المقرر بالمعايير المحاسبية	65	3.7077	.55122	.06837
التقرير عن الاصول غير الملموسة واستهلاكها على النحو المقرر بالمعايير المحاسبية	65	3.5846	.72656	.09012

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper

الممارسات الرسمية للقياس والتقرير	47.646	64	.000	3.64615	3.4933	3.7990
يتم قياس الاصول غير الملموسة واستهلاكها على النحو المقرر بالمعايير المحاسبية	54.229	64	.000	3.70769	3.5711	3.8443
التقرير عن الاصول غير الملموسة واستهلاكها على النحو المقرر بالمعايير المحاسبية	39.777	64	.000	3.58462	3.4046	3.7646

جـ- اختبار الفرضية الثالثة:

نص الفرضية: لا تختلف معنويا درجة تطبيق الممارسات المحاسبية غير الرسمية بالبنك للقياس والتقرير عن رأس المال الفكري عن الصفر.

لاختبار الفرضية تم استخدام اجابات المستقصى منهم على العبارات(12- 15) والتي تمثل الممارسات المحاسبية غير الرسمية لقياس رأس المال الفكري بالاستبانة، كذلك العبارات(18-20) والتي تمثل الممارسات المحاسبية غير الرسمية للتقرير عن رأس المال الفكري، حيث تم ايجاد متوسط الاجابات على كل من المجموعتين لكل مستقصي لتمثل متغيري القياس غير الرسمي والتقرير غير الرسمي على الترتيب، كما تم ايجاد متوسط الاجابات على كافة عبارات المجموعتين معا ليمثل قيم متغير الممارسات غير الرسمية بصفة عامة، والذي يشير الى درجة تطبيق الممارسات غير الرسمية للقياس والتقرير عن رأس المال الفكري بعيدا عن المعايير المحاسبية.

كذلك تم استخدم اختبار T لمقارنة المتوسطات لتحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط قيمة متغير الممارسات غير الرسمية بصفة عامة وكذلك تفاصيله المتعلقة بالقياس والتقرير وبين القيمة المفترضة لمجتمع الدراسة وهي الصفر، والتي تشير الى عدم تطبيق هذه الممارسات على الاطلاق وفقا لمقياس ليكرت، وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية لتشير الى أن متوسط درجة تطبيق الممارسات غير الرسمية وتفاصيلها المتعلقة بالقياس والتقرير في قطاع البنوك بالمملكة يعادل 1.70 ، 2.04، 1.25 تقريبا على الترتيب، وهذه المتوسطات تختلف معنويا عن القيمة الثابتة المفترضة وهي الصفر(P value = 0.000)، وتأسيسا على ذلك يتم رفض الفرضية

الثالثة في صيغة العدم وقبول الفرض البديل بوجود درجة ضعيفة أو محدودة ؟من التطبيق للممارسات المحاسبية غير الرسمية الخاصة بالقياس والتقرير عن رأس المال الفكري بقطاع البنوك بالمملكة، وذلك فيما عدا ممارسات القياس غير الرسمي لرأس المال الفكري حيث بلغت درجة تطبيقها الدرجة المتوسطة تقريبا، يؤكد ذلك نتائج التحليل الاحصائي التالية:

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الممارسات غير الرسمية	65	1.7033	.71754	.08900
قياس غير رسمي	65	2.0385	.67637	.08389
تقرير غير رسمي	65	1.2564	1.07814	.13373

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الممارسات غير الرسمية	19.138	64	.000	1.70330	1.5255	1.8811
قياس غير رسمي	24.298	64	.000	2.03846	1.8709	2.2061
تقرير غير رسمي	9.395	64	.000	1.25641	.9893	1.5236

من ناحية اخرى لاختبار هل هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجة تطبيق الممارسات الرسمية وغير الرسمية للقياس والتقرير عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري في قطاع البنوك فقد تم استخدام اختبار T لفرق متوسطات أزواج العينات Paired Samples Test، وقد جاءت النتائج لتشير الى وجود فرق معنوي بين متوسط المجموعتين (P value = 0.000) على النحو الموضح ادناه.

T-Test

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	الممارسات الرسمية	3.6462	65	.61697	.07653
	الممارسات غير الرسمية	1.7033	65	.71754	.08900

Paired Samples Test

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
Pair 1	الممارسات الرسمية – الممارسات غير الرسمية	1.94286	1.10975	.13765	1.66788	2.21784	14.115	64	.000

كذلك للتعرف على أي من الممارسات غير الرسمية سواء المتعلقة بالقياس أو التقرير اكثر استخداما في الواقع الفعلي بين البنوك التي شملتها العينة_ وهو امر ضروري لتحقيق هدف البحث الثاني_ فقد تم اختبار فرق المتوسطات بين كافة الممارسات غير الرسمية للقياس والتقرير عن رأس المال الفكري والصفر كقيمة مفترضة للمجتمع، وقد جاءت النتائج لتشير الى ان أكثر الممارسات غير

الرسمية استخداما فيما يتعلق بالقياس هي قياس رأس المال الفكري تفصيليا بالارتكاز على القياس المباشر لعناصره ومكوناته يليها قياس رأس المال الفكري بالفرق بين القيمة السوقية للبنك وقيمته الدفترية حيث بلغ متوسط درجة تطبيقهما 2.23 ، 2.2 على الترتيب ، اما باقي الممارسات غير الرسمية المتعلقة بالقياس فقد جاءت درجة تطبيقها ضعيفة حيث لم تصل الى 2 وهي الدرجة المتوسطة وفقا لمقياس ليكرت المستخدم، ومما تجدر الاشارة اليه هو ان النتائج الاحصائية تشير الى أن جميع الممارسات غير الرسمية المرتبطة بقياس رأس المال الفكري يتم تطبيقها في الواقع الفعلي بدرجات متفاوتة حيث تختلف معنويا درجة تطبيقها جميعا عن الصفر، وذلك على النحو الموضح ادناه:

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قياس غير رسمي	24.298	64	.000	2.03846	1.8709	2.2061
قياس رأس المال الفكري تفصيليا بالارتكاز على القياس المباشر لعناصره ومكوناته	18.341	64	.000	2.23077	1.9878	2.4737
قياس رأس المال الفكري بالارتكاز على الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية	20.831	64	.000	2.20000	1.9890	2.4110
قياس رأس المال الفكري بالارتكاز على رسملة الدخل الزائد عن متوسط الصناعة	15.459	64	.000	1.80000	1.5674	2.0326
قياس رأس المال الفكري بالارتكاز على مؤشرات الاداء المالية وغير المالية	17.100	64	.000	1.92308	1.6984	2.1477

بينما فيما يتعلق بالممارسات غير الرسمية المستخدمة في التقرير عن رأس المال الفكري فقد جاءت درجات تطبيقها جميعا ضعيفة حيث لم تصل جميعها الى 2 وهي الدرجة المتوسطة وفقا لمقياس ليكرت المستخدم، ومع ذلك هناك ما يؤكد استخدامها جميعا في الواقع الفعلي داخل قطاع البنوك بدرجات متفاوتة، حيث الفرق بين متوسط درجة تطبيقها والصفر جاء معنويا، وفيما بين هذه الممارسات يعد اكثرها استخداما الافصاح عن رأس المال الفكري ضمن التقرير السنوي لمجلس الادارة يليها التقرير عن رأس المال الفكري في قوائم مالية خاصة ترفق ضمن ملحقات القوائم المالية للبنك، ثم يأتي اخيرا التقرير عن الاصول المعرفية ضمن قائمة خاصة بالاستثمارات غير الملموسة حيث بلغت متوسطات تطبيقها 1.54، 1.14، 1.09 على الترتيب، وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقرير غير رسمي	9.395	64	.000	1.25641	.9893	1.5236
الافصاح عن رأس المال الفكري ضمن التقرير السنوي لمجلس الادارة	10.016	64	.000	1.53846	1.2316	1.8453
التقرير عن الاصول المعرفية ضمن قائمة خاصة بالاستثمارات غير الملموسة	8.111	64	.000	1.09231	.8233	1.3613
التقرير عن رأس المال الفكري في قوائم مالية خاصة ترفق ضمن ملحقات القوائم المالية	7.751	64	.000	1.13846	.8450	1.4319

د- اختبار الفرضية الرابعة:

نص الفرضية: لا تختلف معنويا درجة تواجد الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية (افراد، اجهزة مادية وقنوات اتصال، نظم وبرامج) بقطاع البنوك عن الصفر.

لاختبار الفرضية تم استخدام اجابات المستقصى منهم على العبارات(22- 33) والتي تمثل الخصائص المستحدثة في مكونات نظام المعلومات المحاسبي، حيث تم ايجاد متوسط الاجابات لكافة هذه العبارات ليمثل مدى تواجد الخصائص المستحدثة في مكونات النظام ككل، كما تم ايجاد متوسط الاجابات للعبارات(22-26) لتمثل مدى تواجد الخصائص المستحدثة في الافراد العاملين بالنظام، وكذلك تم ايجاد متوسط الاجابات للعبارات(27-29) لتمثل مدى تواجد الخصائص المستحدثة في الاجهزة المادية وقنوات الاتصال، واخيرا تم ايجاد متوسط الاجابات للعبارات (30-33) لتمثل مدى تواجد الخصائص المستحدثة في نظم التشغيل والبرامج.

هذا وقد تم استخدم اختبار T لمقارنة المتوسطات لاختبار الفرضية حيث يمكن من خلاله تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجة تواجد الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية بشكل مجمل أو مفصل والقيمة المفترضة لمجتمع الدراسة وهي الصفر، وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية لتشير الى أن الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية وتفاصيلها المتعلقة بالأفراد، والاجهزة المادية وقنوات الاتصال والنظم والبرامج بلغ متوسط درجة تواجدها حوالي 3 درجات تقريبا ، وهو ما يعني ان هذه الخصائص متواجدة في قطاع البنوك موضع الدراسة بدرجة مرتفعة أو كبيرة وفقا لمقياس ليكرت المستخدم ، وجميعها تختلف درجة تواجدها معنويا عن الصفر(P value = 0.000)، وذلك على النحو الموضح في نتائج التشغيل الاحصائي التالية:

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مكونات النظام	35.429	64	.000	3.00513	2.8357	3.1746
الافراد	34.058	64	.000	3.05538	2.8762	3.2346
الاجهزة المادية	23.828	64	.000	2.57436	2.3585	2.7902
النظم_والبرامج	36.741	64	.000	3.26538	3.0878	3.4429

وتأسيسا على ذلك يتم رفض الفرضية الرابعة في صيغة العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود درجة تواجد كبيرة أو مرتفعة للخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية وتفاصيلها المتعلقة بالأفراد، والاجهزة المادية وقنوات الاتصال والنظم والبرامج في قطاع البنوك بالمملكة، ويبقى السؤال هل يرتبط تواجد هذه الخصائص المستحدثة في مكونات نظم المعلومات المحاسبية ببيئة الاقتصاد المعرفي أم جاء تواجدها مصاحب لعوامل أو اسباب اخرى، هذا ما سوف يكشف عنه اختبار الفرضية الخامسة.

هـ- اختبار الفرضية الخامسة:

نص الفرضية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين درجة تواجد الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية (افراد، اجهزة مادية وقنوات اتصال، نظم وبرامج) ودرجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في البنك.

استخدم في اختبار الفرضية الخامسة ذات البيانات السابق تجهيزها لاختبار الفرضية الرابعة، بالإضافة لذلك فإنه لاختبار الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لتحديد

مدى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالبنك ودرجة تواجد الخصائص المستحدثة في مكونات نظام المعلومات المحاسبي به، وقد جاءت النتائج الاحصائية لتشير الى ان معامل الارتباط بينهما معنوي (P value = 0.000) وقدره (73.8 %) وهو ارتباط موجب قوي، وبالدخول في تفاصيل هذه العلاقة تبين ان معامل ارتباط مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالخصائص المستحدثة في نظم التشغيل والبرامج المحاسبية كان موجبا وقويا حيث بلغ 85.1%، يليه من حيث قوة العلاقة معامل ارتباط هذه المؤشرات بالخصائص المستحدثة في الافراد العاملين بالحقل المحاسبي حيث بلغ 70.6%، واخيرا جاء معامل ارتباط مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالخصائص المستحدثة في الاجهزة المادية وقنوات الاتصال ضعيفا حيث بلغ 40.6%، وربما يرجع السبب في ذلك الى اعتقاد افراد العينة بأن التطورات المتلاحقة في الاجهزة المادية وقنوات الاتصال في ظل اقتصاد المعرفة لم تكن على نفس الوتيرة المتسارعة التي تطورت بها البرامج ونظم التشغيل والافراد العاملين بالحقل المحاسبي، هذا وينبغي الاشارة الى أن جميع معاملات الارتباط المذكورة جاءت معنوية (P value ≤ 0.001)، وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

Correlations

		مؤشرات المعرفة	مكونات النظام	الافراد	الاجهزة	النظم والبرامج
مؤشرات المعرفة	Pearson Correlation	1	.738**	.706**	.406**	.851**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.001	.000
	N	65	65	65	65	65

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وتأسيسا على ما سبق يتم رفض الفرضية الخامسة في صيغة العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود ارتباط قوي موجب بين درجة تواجد الخصائص المستحدثة التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية ودرجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في البنك، مما يمكن معه القول بأن التطورات التي طرأت على مكونات نظم المعلومات المحاسبية جاءت مواكبة أو مصاحبة لتواجد بيئة الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك العاملة بالمملكة.

و- اختبار الفرضية السادسة:

نص الفرضية: لا تختلف معنويا درجة اسهام المحاسبين في توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية بقطاع البنوك بالمملكة عن الصفر.

تم تجهيز البيانات اللازمة لاختبار الفرضية باستخدام اجابات المستقصى منهم على العبارات(35- 39) والتي تمثل المؤشرات التي تعكس التغيير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي، حيث تم ايجاد متوسط الاجابات لكافة هذه العبارات ليمثل مدى تواجد تغيير في آلية عمل النظام. كما تم استخدم اختبار T لمقارنة المتوسطات لاختبار الفرضية حيث يمكن من خلاله تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجة تواجد المؤشرات التي تعكس التغيير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي بشكل مجمل أو مفصل والقيمة المفترضة لمجتمع الدراسة وهي الصفر، وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية لتشير الى أن المؤشرات التي تعكس التغيير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي وتفاصيلها بلغ متوسط درجة تواجدها ما يفوق ثلاث درجات على مقياس ليكرت المستخدم، وهو ما يعني ان هذه المؤشرات متواجدة في قطاع البنوك موضع الدراسة بدرجة مرتفعة أو كبيرة، وجميعها تختلف درجة تواجدها معنويا عن الصفر(P value = 0.000)، وذلك على النحو الموضح في نتائج التشغيل الاحصائي التالية:

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الآلية	37.649	64	.000	3.51385	3.3274	3.7003
اسهام المحاسبون في توفير المعلومات والمقاييس غير المالية	31.220	64	.000	3.41538	3.1968	3.6339
اسهام المحاسبون في توفير المعلومات والمقاييس المستقبلية	42.073	64	.000	3.56923	3.3998	3.7387
اسهام المحاسبون في توفير المعلومات والمقاييس الاستراتيجية أو طويلة الاجل	30.946	64	.000	3.35385	3.1373	3.5704
اسهام المحاسبون في توفير المعلومات والمؤشرات المتعلقة بالقيمة السوقية للبنك	40.735	64	.000	3.56923	3.3942	3.7443
اسهام المحاسبون في توفير التقارير المالية الفورية	33.892	64	.000	3.66154	3.4457	3.8774

وتأسيسا على ذلك يتم رفض الفرضية السادسة في صيغة العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود درجة تواجد كبيرة أو مرتفعة للمؤشرات التي تعكس التغيير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي، ويبقى السؤال هل يرتبط تواجد هذه المؤشرات ببيئة الاقتصاد المعرفي أم جاء تواجدها مصاحبا لعوامل أو اسباب اخرى، هذا ما سوف يكشف عنه اختبار الفرضية السابعة.

ز- اختبار الفرضية السابعة:

نص الفرضية: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين درجة اسهام المحاسبين في توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية ودرجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في البنك.

لاختبار الفرضية تم استخدام ذات البيانات السابق تجهيزها لاختبار الفرضية السادسة، بالإضافة لذلك فإنه لاختبار الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي بالبنك ودرجة تواجد تغيير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي به، وقد جاءت النتائج الاحصائية لتشير الى ان معامل الارتباط بينهما معنوي (P value = 0.000) وقدره (79 %) وهو ارتباط موجب قوي، وبالدخول في تفاصيل هذه العلاقة تبين ان معامل ارتباط مؤشرات الاقتصاد المعرفي بإسهام المحاسبين في توفير التقارير المالية الفورية احتل المرتبة الاولى حيث بلغ 88%، يليه من حيث القوة معامل ارتباط هذه المؤشرات بإسهام المحاسبين في توفير المعلومات والمقاييس غير المالية حيث بلغ 74.3%، ثم يليه معامل ارتباطها بإسهام المحاسبين في توفير المعلومات والمؤشرات المتعلقة بالقيمة السوقية للبنك حيث بلغ 71%، ثم معامل ارتباطها بإسهام المحاسبين في توفير المعلومات والمقاييس المستقبلية حيث بلغ 68.7%، وفي المرتبة الاخيرة جاء معامل ارتباطها بإسهام المحاسبين في توفير المعلومات والمقاييس الاستراتيجية حيث بلغ 66.3%، وينبغي الاشارة ايضا الى أن جميع معاملات الارتباط المذكورة جاءت معنوية (P value = 0.000)، وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

Correlations

		مؤشرات المعرفة	التغير في آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي	اسهام المحاسبون في توفير المعلومات والمقاييس غير المالية	اسهام المحاسبون في توفير المعلومات والمقاييس المستقبلية	اسهام المحاسبون في توفير المعلومات والمقاييس الاستراتيجية أو طويلة الاجل	اسهام المحاسبون في توفير المعلومات والمؤشرات المتعلقة بالقيمة السوقية للبنك	اسهام المحاسبون في توفير التقارير المالية الفورية
مؤشرات المعرفة	Pearson Correlation	1	.790**	.743**	.687**	.663**	.710**	.880**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	65	65	65	65	65	65	65

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

وتأسيسا على ما سبق يتم رفض الفرضية السابعة في صيغة العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود ارتباط قوي موجب بين درجة تواجد المؤشرات التي تعكس التغير في آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية ودرجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في البنك، مما يمكن معه القول بأن التغيرات التي طرأت على آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية جاءت مواكبة أو مصاحبة لتواجد بيئة الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك العاملة بالمملكة.

حـ - اختبار الفرضية الثامنة:

نص الفرضية: لا تختلف معنويا درجة تقييم المسئولين بمستويات الادارية العليا والتنفيذية بالبنوك للاستجابة المحاسبية في مساندة عملية ادارة المعرفة عن الصفر.

تم تجهيز البيانات اللازمة لاختبار الفرضية باستخدام اجابات المستقصى منهم على العبارتين(41، 42)، حيث تم ايجاد متوسط اجابات أفراد العينة لهاتين العبارتين ليمثل درجة تقييم المستويات الادارية العليا والتنفيذية بقطاع البنوك بالمملكة للاستجابة المحاسبية الحالية في مساندة عملية ادارة المعرفة. كما تم استخدم اختبار T لمقارنة المتوسطات لاختبار الفرضية حيث يمكن من خلاله تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسط درجة تقييم المدراء للاستجابة المحاسبية في مساندة عملية ادارة المعرفة بشكل مجمل أو مفصل والصفر أم لا. وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية لتشير الى أن درجة تقييم المدراء لهذه الاستجابة وتفاصيلها لم يتجاوز الى حد كبير الدرجة المتوسطة على مقياس ليكرت المستخدم حيث بلغت في المتوسط حوالي 2.2 درجة، وهو ما يعني ان المدراء بقطاع البنوك العاملة بالمملكة والتي شملتهم العينة يطمحون الى الارتقاء بمستوى الاستجابة المحاسبية في مساندة عملية ادارة المعرفة، كما اظهر تحليل النتائج ايضا ان تقييم هؤلاء المدراء للاستجابة المحاسبية في مجال القياس أفضل منها في مجال التقرير حيث جاء متوسط الدرجة الممنوحة لكل منهما حوالي 2.26، 2.18 درجة على الترتيب، هذا وفي جميع الحالات جاءت درجات التقييم مختلفة معنويا عن الصفر(P value = 0.000)، وذلك على النحو الموضح في فيما يلي:

T-Test

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
تقييم الاستجابة المحاسبية	27.335	64	.000	2.22308	2.0606	2.3855
الى أي درجة يسهم القياس المحاسبي الحالي في مساندة عملية ادارة المعرفة بالبنك	23.492	64	.000	2.26154	2.0692	2.4539
.الى أي درجة يسهم التقرير المحاسبي الحالي في مساندة عملية ادارة المعرفة بالبنك..	25.818	64	.000	2.18462	2.0156	2.3537

وتأسيسا على ذلك يتم رفض الفرضية الثامنة في صيغة العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود درجة تقييم موجبة للاستجابة المحاسبية في مساندة عملية ادارة المعرفة في قطاع البنوك بالمملكة، وأن مدراء البنوك يرون أن مستوى الاستجابة المحاسبية مازال في المرحلة المتوسطة ولم يصل بعد للمستوى الذي يطمحون اليه.

خلاصة البحث ونتائجه

لتحديد أثر اقتصاد المعرفة على نظم المعلومات المحاسبية من منظور مدراء البنوك فقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لرصد أثر تواجد بيئة الاقتصاد المعرفي على الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وهي وظيفتي القياس والتقرير، كذلك أثر هذه البيئة على مكونات النظام (افراد، اجهزة مادية وقنوات اتصال، نظم تشغيل وبرامج) واخيرا الأثر على آلية عمل النظام ومن ثم قدرته على توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية تساند عملية ادارة المعرفة بالبنك، الى جوار ذلك فقد تولى البحث استطلاع رأي مدراء البنوك حول درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في

قطاع البنوك بالمملكة العربية السعودية، كذلك درجة تقييمهم للاستجابة المحاسبية الحالية في مجال مساندة عملية ادارة المعرفة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي ارتكزت على تطوير عدد ثماني فرضيات واختبارها احصائيا تم رصد وجهة نظر مدراء البنوك في الوضع الراهن لبيئة الاقتصاد المعرفي بقطاع البنوك بالمملكة والاستجابة المحاسبية الحالية في ظل هذه البيئة، وتقييمهم لهذه الاستجابة، وهو ما يحقق أهداف البحث المخططة بالكامل، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي أمكن استخلاصها من تحليل آرائهم فيما يلي:

1- أن درجة تواجد مؤشرات الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك العاملة بالمملكة جاءت مرتفعة الى حد كبير، الأمر الذي يمكن معه القول ان قطاع البنوك بالمملكة أصبح يعمل بالفعل داخل اطار بيئة الاقتصاد المعرفي.

2- فيما يتعلق بأثر اقتصاد المعرفة على الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي (القياس والتقرير) بقطاع البنوك، فقد تبين انه من الناحية الرسمية يتم الالتزام بتنفيذ متطلبات القياس والتقرير عن الاصول غير الملموسة وفقا لما تقرره المعايير المحاسبية القائمة والتي لا تبتعد كثيرا عما تقرره المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة، وبما يتفق مع المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها في اطار النموذج المحاسبي التقليدي.

3- ان الاستجابة المحاسبية الرسمية لبيئة الاقتصاد المعرفي لا توفر المساندة الكافية لعملية ادارة المعرفة في البنوك، يؤكد ذلك ما تم رصده من استجابة محاسبية غير رسمية في هذا الصدد تركز على القياس والتقرير عن رأس المال الفكري.

4- ان أكثر الممارسات المحاسبية غير الرسمية استخداما فيما يتعلق بالقياس تتمثل في قياس رأس المال الفكري تفصيليا بالارتكاز على القياس المباشر لعناصره ومكوناته على نحو منفرد ثم تجميعها، يليها قياس رأس المال الفكري بالفرق بين القيمة السوقية للبنك وقيمته الدفترية، اما باقي الممارسات غير الرسمية المتعلقة بالقياس والتي تم اختبارها فقد جاءت درجة تطبيقها ضعيفة غير انها لا تساوي الصفر.

5- فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية غير الرسمية المستخدمة في التقرير عن رأس المال الفكري فقد جاءت درجات تطبيقها جميعا ضعيفة، ومع ذلك فهناك ما يؤكد استخدامها

بدرجات متفاوتة بقطاع البنوك موضع الدراسة، وفيما بين هذه الممارسات يعد اكثرها استخداما الافصاح عن رأس المال الفكري ضمن التقرير السنوي لمجلس الادارة، يليها التقرير عن رأس المال الفكري في قوائم مالية خاصة ترفق ضمن ملحقات القوائم المالية للبنك، ثم يأتي اخيرا التقرير عن الاصول المعرفية ضمن قائمة خاصة بالاستثمارات غير الملموسة.

6- فيما يتعلق بأثر اقتصاد المعرفة على مكونات نظام المعلومات المحاسبي بالبنك تبين أن هناك خصائص استحدثت في مكونات النظام صاحبت نمو بيئة الاقتصاد المعرفي بقطاع البنوك، فقد بات الأفراد العاملين بالحقل المحاسبي اكثر تأهيلا للتعامل مع الحاسب وتقنياته والبرامج المحاسبية المتقدمة وتحليل وتصميم النظم والعمل كمبرمجين، كذلك أصبحوا اكثر قدرة على استيعاب التقنيات المستحدثة فضلا عن المامهم الكبير بالمعايير المحاسبية الدولية، وفيما يتعلق بالأجهزة المادية وقنوات الاتصال فقد أصبح النظام يرتكز على جيل من الحاسبات تطبق اساليب الذكاء الاصطناعي مع الاعتماد على الانترنت كقناة اتصال أساسية لتوزيع المعلومات ونشر التقارير، وأخيرا فيما يتعلق بنظم التشغيل والبرامج فقد أصبح النظام يرتكز على نظم ادارة قواعد البيانات، ونظام الوقت الحقيقي في معالجة البيانات، كما بات يعمل في اطار نظام متكامل لدعم القرارات ونظام خبير لمعالجة المشكلات غير المبرمجة أو المهيكلة.

7- فيما يتعلق بأثر اقتصاد المعرفة على آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي فقد تبين ان هناك من المؤشرات والدلائل ما يؤكد حدوث تغيير في آلية عمل النظام التقليدية، وان ذلك جاء مصاحباً لتواجد بيئة الاقتصاد المعرفي في قطاع البنوك، فقد تم رصد درجة اسهام كبيرة للمحاسبين في توفير معلومات ومقاييس غير تقليدية لا يستطيع النموذج التقليدي توفيرها كالمعلومات والمقاييس غير المالية والمستقبلية طويلة الاجل والمتعلقة بالقيمة السوقية للبنك، كذلك انتاج التقارير المالية الفورية.

8- باستطلاع آراء مدراء البنوك حول تقييمهم للاستجابة المحاسبية الحالية في مساندة عملية ادارة المعرفة في قطاع البنوك بالمملكة، تبين أنهم يرون أن مستوى الاستجابة المحاسبية مازال في المرحلة المتوسطة ولم يصل بعد للمستوى الذي يطمحون اليه، ومن ثم هناك حاجة

لتطوير هذه الاستجابة بحيث تكون أكثر فعالية في مساندة عملية ادارة المعرفة وأكثر تمشيا مع متطلبات بيئة الاقتصاد المعرفي، وهو ما يعول على الدراسات المستقبلية التي تتم في هذا المجال القيام به، والتي تمثل امتدادا للبحث الحالي، حيث يمكن من خلالها تحديد جوانب التطوير المطلوبة في الاستجابة المحاسبية لتحقيق المساندة الكافية لعملية ادارة المعرفة بهذا القطاع.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

- **الرمحي ، نظال محمود (2010). "مدى تطبيق تبادل البيانات الكترونياً في نظم المعلومات المحاسبية"، *الاقتصاد والإدارة*، جامعة الملك عبد العزيز- السعودية ، مج 24، ع 2 : 159 - 192 .**
- **السنباني، خالد مصلح صالح (2012). "الاقتصاد المعرفي المفهوم والخصائص والمؤشرات"، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مصر، س 26، ع1 : 223- 237.**
- **الشرايري ، ماجد (2008). "دور نظم المحاسبة الإلكترونية في زيادة كفاية المعلومات و أثرها على فاعلية قرارات المستخدمين "، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* - مصر، ع 2 : 1 - 35.**
- **الشمري، محمد جبار (2011). " عمليات ادارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي"، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية* – كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - العراق، ع 18 : 173 - 217 .**
- **العباس ، حسن صبحي حسن (2007)." دور الفكر المعرفي المالي في بناء نماذج موجودات المعرفة المالية" ، *الملتقى الدولي الثاني (المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية)* – الجزائر : 1 - 17 .**

- العربيد ، عصام فهد (2009). " إشكالية الاعتراف بالأصول المعرفية والإفصاح عنها بالقوائم المالية في ظل اقتصاد المعرفة الجديد"، *المجلة العربية للإدارة* (الاردن) ، مج 29، ع 1 : 69 - 97.
- القطيني ، خالد عبدالرحمن (2010). " المحاسب المبدع عنصر أساسي لتحقيق كفاءة منظمات الأعمال في مجتمع المعرفة "، *الفكر المحاسبي* - مصر ، مج 14، ع 2 : 289 - 327 .
- حامد، سعيد شعبان (2012). " أثر ادارة المعرفة على اتخاذ القرارات الادارية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية السعودية بمنطقة الرياض" ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، مصر ع1 : 805-864.
- حسين ، هيثم أحمد (2000). " أثر استخدام قواعد المعرفة على تطوير نظم المعلومات المحاسبية " ، *مجلة البحوث الادارية* - مصر ، مج 13، ع 4 : 44 - 58 .
- خضر ، محسن (2010)." اقتصاد المعرفة "، *الاقتصاد والمحاسبة* - مصر، ع 631 : 18 - 19.
- خطاب ، جمال سعد السيد أحمد (2006). " تأثير الإفصاح عن رأس المال الفكري على أداء الشركات السوقي والمالي "، *الفكر المحاسبي* - مصر ، مج 10، ع 2 : 1 - 70 .
- دهمش، نعيم و أبو زر، عفاف اسحاق (2004). " ادارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي"، *مؤتمر جامعة الزيتونة*، عمان.
- رزق ، محمود عبدالفتاح إبراهيم (2007). " إطار مقترح لتحديد تكاليف الإفصاح والتقرير عن رأس المال المعرفي " ، *المجلة المصرية للدراسات التجارية* - مصر ، مج 31، ع 2 : 11 - 37 .
- رشاد ، محمد رأفت محمد (2000)." تطوير نظم معلومات مقاييس الأداء غير المالية "، *مجلة البحوث الادارية* - مصر ، مج 13، ع 2 : 7 - 29 .

- زهران ، علاء (2006). " المحاسبة عن رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة" ، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط* - مصر ، مج 14، ع 1 : 75 - 132.
- زويلف ، إنعام محسن حسن (2008). " أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي : دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية"، *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* - الجزائر 5 : 221 - 250.
- سيكاران، أوما (1998). "*طرق البحث في الادارة: مدخل بناء المهارات البحثية*"، ترجمة د. اسماعيل علي بسيوني، وعبدالله سليمان العزاز، جامعة الملك سعود، الرياض.
- علي، سدي (2007)." محاولة قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر" ، *الملتقى الدولي الثاني (المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية)* الجزائر: 1 - 19 .
- فوده ، شوقي السيد (2010). " إطار مقترح متكامل للإفصاح عن الأصول الفكرية وأثر ذلك على قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصري"، *آفاق جديدة للدراسات التجارية* - مصر ، مج 22، ع 3، 4 : 143 - 191.
- محمد ، خميس ناصر (2010). " رأس المال المعرفي ومؤشرات قياس" ، *مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية* - العراق ، مج 2، ع 3 : 1 - 24 .
- محمد، فهيم أبو العزم محمد (2006). "تطوير القياس والتقرير المحاسبي عن الأصول غير الملموسة في ظل اقتصاد المعرفة"، *الفكر المحاسبي* - مصر ، مج 10، ع 2 : 162 - 213 .
- مشتهى ، صبري ماهر (2011). " مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية و أثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي "، *دراسات العلوم الإدارية* (الأردن) ، مج 38، ع 1 : 21 - 46.
- ملو العين ، علاء محمد عبدالله . (2009)." الفجوة بين المهارات و المعارف المكتسبة من تخصص المحاسبة و بين متطلبات سوق العمل السعودي" . *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)* - سوريا ، مج 31، ع 4 : 9 - 26.

- نـوي، طـه حسـين (2006). " الاسـتثمار فـي رأس المـال المعرفـي ودوره فـي بنـاء الميـزة التنافسية للمنظمـة "، *المجلـة العلميـة للبحـوث والدراسـات التجاريـة* - مصر ، س 20، ع 1 : 149 - 186.
- هلالـي، حسـين مصـطفى . (2006). " إدارة المعرفـة بـين الابـداع المحاسـبي وإبـداع المحاسبين"، *ملتقـى أدوار المحاسـبين ومراقبـي الحسـابات فـي قـرارات الادارة وتنميـة المـوارد وورشـة عمل ابداعات محاسبية* - المنظمة العربية للتنمية الإدارية – مصر : 119 - 145.

ب- المراجع الاجنبية:

- **Bonits, N. (2000). "*Assessing Knowledge Assets: A Review of the Models Used to Measure Intellectual Capital*", Retrieved from: http://www.bussiness.mcmaster.ca/mktg/nbontis /ic/publications/bontisijmr.pdf**
- **Bonits, N., Dragonetti, C. and Roos, G (1999). " The Knowledge Toolbox: A Review of the Tools Available to Measure and Manage Intangible Resources" *European Management Journal*, August : 63-81.**
- **Brooking, A. (1996). " *Intellectual Capital: Core Assets for the Third Millennium Enterprise*", Thomson Business Press, London, United Kingdom.**
- **Brooks, C. (2000). "Knowledge Management and Intelligence Community", *Defense Intelligence Journal*, Vol.9, No.1 :15-24.**
- **Burstein, F. and Linger, H. (2003). "Supporting Post-Fordist Work Practices: A Knowledge Management Framework for Dynamic Intelligent Decision Support" , *Journal of IT* & P, Vol. 16, No. 3: 289-305.**

- **Drake, K. (1999). "Measuring what people know: Human capital accounting for the knowledge economy", *Education Economics*, 7(1) : 87-89.**
- **Edvinsson, L. (1997). " Developing Intellectual Capital AT Skandia" *Long Range Planning*, Vol.30, Issue 3: 266-373.**
- **Edvinsson, L. and Malone, M. (1997) ." *Intellectual Capital: Realizing Your Company's True Value by Finding Its Hidden Brainpower* " , Harper Collins Publishers Inc. , New York.**
- **Harris, R.(2000). " The Knowledge – Based Economy: Facts and Theories ", *Queen's Management Research Center for Knowledge – Based Enterprises*, Queen's School Business, April : 1-64.**
- **International Accounting Standard Board(IASB)(1998). "*IAS 38, Intangible Assets*" , IASB, London.**
- **IFAC (International Federation of Accountants) (1998). "The Measurement and Management of Intellectual Capital: An Introduction", *International Federation of Accountants* : 1-22.**
- **Jones, K.(2006)." Knowledge Management As a Foundation for Decision Support Systems", *the Journal of Computer Information System*, Vol.46, No.4 : 116-127.**
- **Kaplan, R.S. and Norton, D.P. (1992). "The Balanced Scorecard - Measures That Drive Performance," *Harvard Business Review*, January-February : 71-79.**

- **Kaplan, R.S. and Norton, D.P. (1996). "Using the balanced scorecard as a strategic management system", *Harvard Business Review*, Vol. 74 No. 1 : 75-85.**
- **Mouritsen, J., Bulk, p., Larsen, H. and Johansen, M. (2002)." Developing and Managing Knowledge through Intellectual Capital Statement", *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 3, Issue 1 : 10-29.**
- **Pablos, P. (2003). "Intellectual Capital Reporting in Spain: A comparative View ", *Journal of Intellectual Capital* , Volume 4, Issue 1 : 61-81.**
- **Muhamad, Z., (2009). " Accounting Information Systems(AIS)and knowledge Management: A Case Study ", *American Journal of Scientific Research*, ISSN 1450-223X, Issue (4) : 36-44.**
- **Radneantu, N., Gabroveanu, E., & Stan, R.(2010). " From Traditional Accounting to Knowledge Organizations*", Annals of the University of Petrosani, Economics*,10(1) : 307-318.**
- **Roberts, J. (2009). "The global knowledge economy in question", *Critical Perspectives on International Business*, 5(4) : 285-303.**
- **Roos, J., Roos, G., Dragonetti, C. and Edvinsson, L (1997). " *Intellectual Capital Navigating in the New Business Landscape*" Macmillan Pub., Hounds mills, Basingstoke.**
- **Seetharaman, A., Hadi Helmi Bin, Z. S., & Saravanan, A. S. (2002). "Intellectual Capital Accounting and Reporting in the knowledge Economy". *Journal of Intellectual Capital*, 3(2) : 128-148.**

- **Stewart, T.(1997). " *Intellectual Capital: The New Wealth of Nations*", Doubleday Dell Publishing Group, Inc., New York.**
- **Strassman, P.A. (1999). " *The Value of Knowledge Capital*" , Retrieved from:**

  http:// www.strassmann. Com .October 23, 1999.
- **Sunder, S. (2002). " Knowing what others know: Common knowledge, accounting, and capital markets". *Accounting Horizons*, 16(4) : 305-318.**
- **Sveiby, K. (1997)." *The New Organizational Wealth: Management and Measuring Knowledge Based Assets*", Berrett Koehler Publishers, Inc. San Francisco.**
- **Swamy, M. R. K. (2004)." Does non-inclusion of intangible asset values lead to distortion of financial statements and mislead judicious financial decision making ? focus on environmental accounting and estimation of knowledge capital values", *Journal of Financial Management & Analysis*, 17(1) : 77-91**
- **Wallison, P. (2004). "*Accounting lags behind a knowledge economy*" , Financial Times. Retrieved from:**

  http://search.proquest.com/docview/249524738?accountid=142908;
- **Watson, R. (2010). "Small and medium size enterprises and the knowledge economy", *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 18(2) : 131-143.**
- **Wingren, T. (2004). "Management accounting in the new economy: From "tangible and production-focused" to "intangible and knowledge-driven" MAS by integrating BSC and IC" , *Managerial Finance*, 30(8) : 1-12.**

الملاحق

ملحق رقم (1): (الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات)

(استبانة موجهة للمسئولين بالمستويات الادارية العليا والتنفيذية)

يقوم فريق البحث بإجراء دراسة حول اقتصاد المعرفة واثره على نظم المعلومات المحاسبية بالبنوك العاملة بالمملكة، وفي سبيل إتمام ذلك يستدعي الأمر استطلاع آراء وتوجهات العاملين بالحقل المحاسبي بالبنك، لذا نأمل تكرمكم بالإجابة على اسئلة هذه الاستبانة، لما لآرائكم وتوجهاتكم من تأثير على نتائج البحث، مع تأكيدنا على أن كل ما تطرحونه من آراء واستجابات سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، شاكرين تعاونكم، وتفضلوا بقبول أطيب تحياتنا وتقديرنا.

1. **اسم البنك:** .....
2. **المستوى العلمي :**

بكالوريوس ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

اخرى ☐ يرجى ذكرها: ☐

3. **التخصص العلمي** ☐
4. **مسمى الوظيفة** ☐
5. **سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ☐

من(5 -10) سنوات ☐

من(10 -15) سنة ☐

من(15 -20) سنة ☐

20 سنة فاكثر ☐

س1- الى أي درجة تتوافر في البنك الجوانب التالية:	جيدة للغاية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة تماما
1. التركيز على التدريب لاستيعاب المعارف والتقنيات الجديدة.					
2. تشجيع الابتكار والتجديد من خلال نظام حوافز.					
3. التركيز على نقل وتوطين التقنية.					
4. العمل المستمر على توسيع قاعدة عملاء البنك.					
5. وجود بنية تحتية قوية من حاسبات وقنوات اتصال وقواعد بيانات وغيرها لإتمام الأعمال الالكترونية للبنك.					
6. امكانية اداء معظم الخدمات الخاصة بالعملاء عبر الانترنت.					
7. يتوافر للبنك موقع متكامل على شبكة الانترنت بما يشمله من بوابات موقع ومكان عمل افتراضي وبريد الكتروني وروابط تحيل لمواقع اخرى مهمة لعملاء البنك، وغيرها.					
8. التركيز على اكتساب واستيعاب وتوظيف المعرفة لتحقيق مزايا تنافسية للبنك.					
9. يؤمن البنك بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري.					
10. يؤمن البنك بأهمية البحوث والتطوير في إحداث التقدم.					

س2- حدد درجة تطبيق الممارسات التالية في مجال قياس الاصول المعرفية ورأس المال الفكري:	كبيرة جدا للغاية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة تماما
11. يتم قياس الاصول غير الملموسة وإطفائها على النحو المقرر بالمعايير المحاسبية.					
12. يتم بشكل غير رسمي قياس رأس المال الفكري للبنك تفصيليا بالارتكاز على القياس المباشر لعناصر ومكونات رأس المال الفكري على نحو منفرد ثم تجميعها.					
13. يتم بشكل غير رسمي قياس رأس المال الفكري بصورة اجمالية بالارتكاز على المقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للبنك.					
14. يتم بشكل غير رسمي قياس رأس المال الفكري بصورة اجمالية بالارتكاز على رسملة دخل البنك الزائد عن متوسط الصناعة باستخدام معدل خصم مناسب.					
15. يتم بشكل غير رسمي قياس رأس المال الفكري بالارتكاز على مؤشرات الاداء المالية وغير المالية التي يستخدمها البنك في تقييم وتوجيه أدائه الاستراتيجي.					
16. اذا كان البنك يستخدم طرق اخرى بخلاف ما سبق لقياس الاصول المعرفية ورأس المال الفكري برجاء ذكرها:					

س3- حدد درجة تطبيق الممارسات التالية في مجال التقرير أو الافصاح عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري:	كبيرة جدا للغاية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة تماما
17. يتم التقرير أو الافصاح عن الاصول غير الملموسة وإطفائها على النحو المقرر بالمعايير المحاسبية.					
18. يتم الافصاح عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري ضمن					

التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الادارة الى الجمعية العمومية للمساهمين.					
19. يتم بشكل غير رسمي التقرير أو الافصاح عن الاصول المعرفية ضمن قائمة خاصة بالاستثمارات أو الموجودات غير الملموسة.					
20. يتم بشكل غير رسمي التقرير أو الافصاح عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري في قوائم مالية خاصة لا تخضع للتدقيق الخارجي بحيث ترفق ضمن ملحقات القوائم المالية المنشورة.					
21. اذا كان البنك يستخدم طرق اخرى بخلاف ما سبق للتقرير أو الافصاح عن الاصول المعرفية ورأس المال الفكري برجاء ذكرها:					

س4- الى أي درجة تتوافر الخصائص التالية في مكونات نظم المعلومات المحاسبية بالبنك:	**كبيرة للغاية**	**كبيرة**	**متوسطة**	**ضعيفة**	**منعدمة تماما**
22. العاملون بالحقل المحاسبي مؤهلين للتعامل مع الحاسب والبرامج المحاسبية المتقدمة.					
23. العاملون بالحقل المحاسبي يمتلكون مهارة تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية.					
24. العاملون بالحقل المحاسبي يخضعون لتدريب مستمر لاستيعاب التقنيات المستحدثة.					
25. العاملون بالحقل المحاسبي يمكنهم العمل كمبرمجين لنظام المعلومات المحاسبي.					
26. العاملون بالحقل المحاسبي لديهم المام كامل بالمعايير المحاسبية الدولية.					

27. يرتكز النظام المحاسبي على جيل من الحاسبات ذات خصائص تمكن من تطبيق اساليب الذكاء الاصطناعي.					
28. يرتكز النظام المحاسبي على الانترنت كقناة اتصال أساسية لتوزيع المعلومات ونشر التقارير.					
29. يستخدم النظام المحاسبي الشبكات ذات النطاق المحدود (المحلية) والواسع (الدولية).					
30. يرتكز النظام المحاسبي على نظم ادارة قواعد البيانات كبديل لنظم معالجة الملفات المستقلة.					
31. ترتكز نظم المعلومات المحاسبية على نظام الوقت الحقيقي في معالجة البيانات.					
32. تعمل نظم المعلومات المحاسبية في اطار نظام متكامل لدعم القرارات.					
33. تعمل نظم المعلومات المحاسبية في اطار نظام خبير يتولى معالجة المشكلات غير الروتينية.					
34. اذا كانت هناك خصائص اخرى بخلاف ما سبق بمكونات نظم المعلومات المحاسبية المتوفرة لديكم برجاء ذكرها:					

س5- الى أي درجة يسهم محاسبو البنك في توفير انماط المعلومات والمقاييس التالية لتلبية احتياجات الادارة:	**كبيرة للغاية**	**كبيرة**	**متوسطة**	**ضعيفة**	**تماما معدمة**
35. المعلومات والمقاييس غير المالية.					
36. المعلومات والمقاييس المستقبلية.					
37. المعلومات والمقاييس الاستراتيجية أو طويلة الاجل.					
38. المعلومات والمؤشرات المتعلقة بالقيمة السوقية للبنك.					
39. التقارير المالية الفورية.					

40. اذا كانت هناك معلومات ومقاييس اخرى بخلاف ما سبق تسهمون في توفيرها برجاء ذكرها:

.....

.....

س6- حدد درجة تقييمكم للاستجابة المحاسبية الحالية في مجال مساندة عملية ادارة المعرفة بالبنك:	كبيرة للغاية	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	منعدمة تماما
41. الى أي درجة يسهم القياس المحاسبي الحالي في مساندة عملية ادارة المعرفة بالبنك.					
42. الى أي درجة يسهم التقرير أو الافصاح المحاسبي الحالي في مساندة عملية ادارة المعرفة بالبنك.					